

The impact of accounting policies on dividends

Applied study in a sample of companies listed in the iraq stock exchange

م.د. بشرى فاضل الطائي

جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

حافظ طه علي العاني

الباحث

المستخلص

ان توزيع الأرباح من القرارات الصعبة والمهمة التي تتخذها الإدارة في الوحدات الاقتصادية، لما لهذا القرار من أثر مباشر على المستثمر والوحدة الاقتصادية، اذ ان الهدف الاساسي لأي مستثمر هو تحقيق الأرباح، فضلاً عن المعلومات التي تحملها التوزيعات عن مستوى وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح. ويهدف البحث إلى بيان تأثير العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اذ تم قياس تأثير السياسات المحاسبية على سياسة توزيع الأرباح من خلال تنظيم استمارة استبانة وزعت على عينة من العاملين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم بيان أثر المتغيرات من خلال استخدام اختبار (T-Test)، وبعد اختبار فرضيات البحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت اهمها بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات المحاسبية وسياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقدم البحث عدداً من التوصيات، اهمها ضرورة قيام الهيئات التشريعية والتنظيمية في العراق والمتمثلة بمجلس المعايير المحاسبية والرقابية بالتأكيد على الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة لقياس بنود الدخل الذي تدفع التوزيعات منه، وضرورة حث الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باتباع سياسة توزيعات ثابتة، وان تحافظ على مستويات توزيع مستقرة من الأرباح وبمواعيد منتظمة لتجنب حدوث آثار سلبية على اسعار الاسهم في السوق المالي.

المصطلحات الاساسية: السياسات المحاسبية، توزيعات الأرباح، سوق العراق للأوراق المالية.

Abstract

The dividends is one of difficult and important decisions taken by the administration in the economic units, because this decision has a direct impact on the investor and economic unity, so the main objective of any investor is achieve earnings, as well as information borne by dividends about the level and efficiency of management to achieving earnings. The aim of the research is explain the effect of the relationship between accounting policies and dividend in the companies listed in the iraq stock exchange, In this research

^١ *بحث مستل من رسالة ماجستير

the impact of accounting policies on the dividends was measured by organizing a questionnaire distributed to a sample of employees in companies listed in Iraq stock exchange, and the effect of the variables was explained by use the T-Test, And after testing the hypothesis of the research was reached a set of conclusions, The most important of which was the existence of significant relationship between accounting policies and dividends policy in the companies listed in Iraq stock exchange, And the research presented a number of recommendations, the most important of which is the need for the legislative and regulatory bodies in Iraq, represented by the accounting and auditing standards board to confirm the companies listed on the Iraq stock exchange to disclose the accounting policies used to measure the income items from which dividends are paid, And the need to urge companies listed on Iraq stock exchange to follow a fixed dividends policy, and maintain stable levels of dividends and in regular dates to avoid negative effects on stock prices in the financial market.

Keywords: Accounting Policies, Dividends, Iraq Stock Exchange

المقدمة

تمثل سياسات توزيع الأرباح إحدى القضايا المهمة في مجال الإدارة المالية، نظراً لعلاقتها المباشرة مع المساهمين، والتي من شأنها تعظيم ثروة المساهمين، وينظر المساهمون إلى سياسات توزيع الأرباح على أنها مؤشر يدل على كفاءة الإدارة في إدارة نشاطات الوحدة الاقتصادية، إذ لا يتوفر للمساهمين الوقت والفرص الكافية التي تمكنهم من متابعة نشاط الوحدة، وبالتالي ينظرون إلى نسبة توزيع الأرباح على أنها مؤشر جيد على الأداء التشغيلي للوحدة الاقتصادية وفعالية إدارة واستثمار رؤوس الأموال.

وان رغبة إدارة الوحدة الاقتصادية في تبني سياسة توزيع معينة أو رغبتها في المحافظة على حجم التوزيعات القائمة أو زيادتها، تعتمد بشكل أو بآخر على حجم الأرباح، وان هذه الرغبة تعد دافعاً للإدارة للتلاعب بالأرباح، سواء من خلال التلاعب بالسياسات المحاسبية المتاحة لها والقابلة للتطبيق والتي تتفق مع GAAB أو باستخدام أساليب أخرى لا تتفق مع GAAB.

ولتغطية مفردات البحث لقد تم تقسيمه إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

المحور الثاني: السياسات المحاسبية - مدخل نظري

المحور الثالث: الإطار النظري لتوزيعات الأرباح

المحور الرابع: تأثير السياسات المحاسبية على سياسة توزيع الأرباح

المحور الخامس: قياس أثر السياسات المحاسبية في توزيعات الأرباح في عينة البحث

المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

١-١ أولاً: منهجية البحث

١- أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في جانبين، إذ يمثل الجانب الأول الجانب النظري الذي يوضح أهمية سياسات توزيع الأرباح، إذ ان ما يهم غالبية المستثمرين في المقام الأول هي توزيعات الأرباح التي يحصلون عليها من استثمار أموالهم، وان قيام

الشركات المساهمة بتوزيع أرباح يعطي صورة ايجابية عن عملياتها التشغيلية ومركزها المالي، فالشركات المساهمة تسعى الى اعتماد توزيعات تقابل بها توقعات المساهمين والتي تظهر ادائها بأفضل صورة، وفي ظل غياب الأرباح او قلتها فان الشركات المساهمة قد لا تستطيع دفع هذه التوزيعات، مما يحفز اداراتها للقيام بتغيير السياسات المحاسبية في قياس بعض البنود.

في حين يمثل الجانب الثاني الجانب التطبيقي، اذ يتلقى البحث أهمية من خلال قياس تأثير العلاقة بين السياسات المحاسبية وبين توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢-١ مشكلة البحث

تقوم الوحدات الاقتصادية بأعداد الكشوفات المالية بموجب السياسات التي تهدف الى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، وبالتالي فان للوحدات الاقتصادية مرونة في المفاضلة بين السياسات المحاسبية البديلة، وهذه المرونة قد تستغل من قبل الوحدات بشكل متعمد في اختيار سياسات محاسبية تتلاءم مع التوزيعات التي تنتبها تلك الوحدة الاقتصادية او التي ترغب في تبنيها، وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل تؤثر السياسات المحاسبية المتبعة على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣-١ اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

- أ- عرض السياسات المحاسبية وآلية اختيارها وتغييرها والافصاح عنها.
- ب- بيان مفهوم توزيعات الأرباح وانواعها والنظريات المفسرة لها.
- ت- قياس تأثير السياسات المحاسبية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة سوق العراق للأوراق المالية.

٤-١ فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضية الآتية "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات المحاسبية وسياسة توزيع الأرباح".

٥-١ ثانياً: دراسات سابقة

١- دراسة (الهروط، ٢٠١٥) بعنوان "اثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير. هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم السياسات المحاسبية وطرق الافصاح عنها وتحليل اهم السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد الكشوفات المالية وكيفية تنظيمها، والاعتبارات التي يجب مراعاتها في الاختيار من بينها، وتحليل العلاقة بين السياسات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية، وبيان مدى تأثير هذه العلاقة، والنتائج التي تبني على ذلك فيما يخص فائدة مستخدمي المعلومات المحاسبية، وتم استخدام الاستبانة كأداة لهذا الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر للسياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية، وقد اوصت الدراسة بأجراء المزيد من الدراسات والابحاث المتعلقة في مجال السياسات المحاسبية كون هذا النوع من الموضوعات يعد مجالاً خصباً للدراسات المتعمقة، واوصى بالعناية باختيار السياسات المحاسبية لدورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك الاهتمام بما تعتمد عليه جودة المعلومات المحاسبية من اجراءات وطرق حسابية.

٢- دراسة (زليم و الشعار، ٢٠١٥) بعنوان "أثر توزيعات الأرباح على القرار الاستثماري في ضوء جودة التقارير المالية" بحث منشور.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل اثر توزيعات الأرباح على القرار الاستثماري في ضوء جودة التقارير المالية، وقد اجريت هذه الدراسة في بورصة عمان التي يتوافر لديها تقارير مالية للسنوات ٢٠٠٢-٢٠١٢، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (٢SLS)، وتوصلت الدراسة الى ان هناك اثراً سلبياً لتوزيعات الأرباح على القرار الاستثماري، كما اظهرت النتائج ان اثر توزيعات الأرباح في القرار الاستثمار يختلف تبعاً لاختلاف جودة التقارير المالية، بالإضافة الى ذلك، اظهرت نتائج الدراسة ان التفاعل بين توزيعات الأرباح وجودة التقارير المالية يزيد من الاثر السلبي في القرار الاستثماري، كما توصلت الدراسة الى ان التفاعل بين توزيعات الأرباح وجودة التقارير المالية يؤثر سلباً في القرارات الاستثمارية للشركات ذات النمو المرتفع، بينما لا يؤثر في القرار الاستثماري للشركات ذات النمو المنخفض.

٣- دراسة (Malik, et al, ٢٠١٣) بعنوان

"Factors Influencing Corporate Dividend Payout Decisions of Financial and Non-Financial Firms"

"العوامل المؤثرة على قرارات توزيع أرباح الشركات للشركات المالية وغير المالية" بحث منشور.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة على قرارات الشركات بخصوص توزيع أرباح على الشركات المالية وغير المالية، وذلك من خلال اختبار ما اذا كان هناك فرق بين الخصائص المالية للشركات التي تقوم بتوزيعات أرباح وبين الشركات التي لا تقوم بالتوزيع، وذلك للشركات المدرجة في بورصة كراتشي بالتطبيق على مؤشر KSE-١٠٠، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين كل من السيولة، والرافعة المالية، ونصيب السهم من الأرباح، والحجم وبين توزيعات الأرباح، والى ان ربحية السهم، وربحية الشركة، والحجم، تزيد من احتمالات الشركة لدفع توزيعات الأرباح، في حين ان فرص النمو تقلل من دفع توزيعات الأرباح.

٤- دراسة (Alayemi, ٢٠١٥) بعنوان

"Choice of Accounting Policy: Effects on Analysis and Interpretation of Financial Statements"

"اختيار السياسات المحاسبية: التأثيرات على تحليل وتفسير الكشوفات المالية" بحث منشور.

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تأثير السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة على تحليل وتفسير كشوفاتها المالية، واستنتجت الدراسة ان السياسات المحاسبية مهمة جداً لفهم سليم للمعلومات الواردة في الكشوفات المالية، ويجب على كل وحدة اقتصادية وبشكل واضح الافصاح عن السياسات المحاسبية التي استخدمتها في اعداد وعرض الكشوفات المالية، وان الافصاح عن السياسات المحاسبية مهم جداً لان العديد من المعايير المحاسبية تسمح بمعالجات بديلة لنفس العنصر، ومستخدمي الكشوفات المالية لن يكونوا قادرين على المقارنة بين الكشوفات المالية للوحدة الاقتصادية مع الوحدات الاقتصادية الاخرى ما لم تكن تلك السياسات واضحة امامهم، واستنتجت ايضاً ان تغيير السياسات المحاسبية يؤثر على كشف الدخل وكذلك على المركز المالي، وكذلك يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على كل النسب المالية من ضمنها نسبة العائد على راس المال العامل، واوصت الدراسة بضرورة الاطلاع وفهم السياسات المحاسبية المتبعة من اجل المقارنة السليمة للكشوفات المالية للشركة مع الشركات الاخرى.

ثالثاً: موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة

حاول الباحثان الربط بين موضوعين مختلفين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح ودراسة العلاقة بينهما من خلال قياس أثر السياسات المحاسبية على توزيعات الأرباح، وهي من الدراسات القليلة التي تم تناولها في البيئة العراقية.

٢- المدخل النظري

نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به السياسات المحاسبية في اعداد الكشوفات المالية، فقد خصص هذا المحور ليتناول السياسات من حيث مفهومها واسباب اختيارها والافصاح عنها.

٢-١ اولاً: مفهوم وأهمية السياسات المحاسبية

نال موضوع السياسات المحاسبية اهتماماً ملحوظاً من المنظمات المهنية والباحثين لما لها من تأثير على اعداد القوائم المالية، وتختلف وجهات النظر بشأن مفهوم السياسات المحاسبية، وهذا الاختلاف ينبع اساساً من عدم الاتفاق حول ما تعنيه السياسات المحاسبية، وكثيراً ما يتم الخلط بين السياسات المحاسبية والمبادئ المحاسبية فالبعض يعد السياسات جزءاً من المبادئ المحاسبية الأساسية والبعض الآخر يعدها محددات وقيود على المبادئ المحاسبية، وقد تم تمييز الاتجاهات الآتية في ذلك:

١) الاتجاه الذي تتبناه المنظمات المهنية ذات الصلة

ان معيار المحاسبة الدولي رقم (١) في الفقرة (٢١) حسم موضوع الاختلاف حينما أشار في عرضه للبيانات المالية الى ان السياسات المحاسبية هي "المبادئ والاسس والأعراف والقوانين والممارسات التي طبقتها الوحدة الاقتصادية في إعداد وعرض البيانات المالية".

وعرف مجلس المبادئ المحاسبية في بيانه رقم (٢٢) في ابريل ١٩٧٢ في الفقرة السادسة، السياسات المحاسبية لتقرير الوحدة الاقتصادية هي المبادئ المحاسبية المعينة وطرائق تطبيق تلك المبادئ التي تكون محكومة بإدارة الوحدة والتي تكون أكثر ملائمة في الظروف الحالية لعرض الوضع المالي بصورة أكثر عدالة، اذ يتغير الوضع المالي ونتائج العمليات بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAB) ووفقاً لذلك تعتمد لإعداد الكشوفات المالية (Belkaoui, ٢٠٠٥: ٥٣-٥٤).

ولمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) دور مهم فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية، ممثلاً ذلك في معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)، اذ قام المجلس بأدراج معيار خاص بالسياسات المحاسبية وهو معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) وقد ورد تعريف السياسات المحاسبية فيه في الفقرة (٥) بأنها "مبادئ محددة واسباب واتفاقيات وقواعد وممارسات تطبيقها الوحدة الاقتصادية عند اعداد وتقديم الكشوفات المالية" (IAS, No.٨, ٢٠١٤: ٥).

٢) الاتجاهات التي تتبناها الدراسات الأكاديمية

عرفت السياسات المحاسبية من قبل العديد من الباحثين والدارسين، فقد عرفها (Hendriksen & Breda) على انها "عبارة عن مجموعة من الطرق المحاسبية، الآراء، التفسيرات، القواعد والانظمة المستخدمة من قبل الوحدات الاقتصادية في اعداد كشوفاتها المالية، التي تحكم عليها إدارة الوحدة الاقتصادية بانها الانسب، في ظل الظروف الحالية، لعرض عادل للمركز المالي والتغيرات في المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Hendriksen & Breda, ١٩٩٢: ٢٣٥).

وقد ذهب بعض الباحثين الى تفسير مفهوم السياسات المحاسبية من خلال ربطها بالعوامل التي تؤدي الى تعددها، فقد عرفت بأنها انعكاس لعدة عوامل قد تكون محاسبية متمثلة في الاهداف، والمفاهيم التي يحددها الاطار المفاهيمي للمحاسبة، وعوامل اقتصادية متمثلة في انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وعدم وجود أنظمة ضريبية ذات كفاءة عالية من ناحية تحصيل الضريبة، وعوامل إدارية متمثلة في مسؤولية الإدارة عن اعداد الكشوفات المالية واختيار المبادئ المحاسبية وتطبيقها، وعوامل اخرى خاصة بعوامل تشريعية، وترتبط بالمعالجات والممارسات المحاسبية في مجتمع معين وتتأثر بالتشريعات الملزمة (الهروط، ٢٠١٥: ٣٥).

وعدها البعض بأنها ادوات التطبيق المستخدمة لتوصيل المعلومات المالية، فقد عرفت بأنها مجموعة ادوات التطبيق التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية في انتاج وتوصيل المعلومات المالية، والتي تتمثل بالقواعد والاسس، والطرق والاجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والاجراءات في مجال محدد (الحسن و سند، ٢٠١٦: ٣٣)، ويتم استخدام تطبيق السياسات المحاسبية كمرشد وموجه لتوضيح كيفية تطبيق الاجراءات المحاسبية للحصول على المعلومات المحاسبية كهدف عام للنظام المحاسبي، اذ تمثل السياسات الركيزة الرابعة في البنيان الاساسي للنظرية المحاسبية بعد الفروض والمبادئ والقيود (محمد، ٢٠١٣: ٤٩).

ولقد تولت السياسات المحاسبية التي تعتمد على الوحدات الاقتصادية في اعداد كشوفاتها المالية اهمية بالغة في السنوات الاخيرة، اذ ان الطريقة التي يتم التعامل بها مع النفقات والايادات يمكن ان تحدث فرقاً شاسعاً في الحكم على اداء الوحدة الاقتصادية من قبل المساهمين، والمجتمع المالي، والهيئات التنظيمية، والاطراف المعنية الاخرى، اذ ان استخدام سياسات محاسبية معينة يمكن ان يجعل اداء الوحدة الاقتصادية يبدو افضل او اسوء من سياسات اخرى (الهروط، ٢٠١٥: ٣٤).

٢-٢ ثانياً: مصادر السياسات المحاسبية

لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) اهم مصادر السياسات المحاسبية وهي (يوسف، ٢٠٠٩: ٦):

١- المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية: وتعد نصوص المعايير من المصادر المهمة لوضع وتطبيق السياسات المحاسبية.

٢- الارشادات التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية: وتبين تلك الارشادات ما اذا كانت الزامية ام لا، فالارشادات التي تشكل جزء اساسي من معايير المحاسبة الدولية تعد الزامية، وبالتالي تحدد السياسات المحاسبية اللازمة، اما الارشادات التي لا تشكل جزء اساسي من المعايير فلا تعد الزامية، وبالتالي على الإدارة ان تستخدم احكامها وتقديرها لتطبيق سياسة محاسبية.

٣- اصدارات الهيئات المهنية: ويمكن للإدارة ان تطبق سياسة محاسبية من احدث الاصدارات الصادرة من هيئة مهنية تصدر معايير محاسبية، وتستخدم اطار مماثل عند اصدارها لمعاييرها.

وحدد (الحسن و سند) مصادر السياسات المحاسبية بالاتي (الحسن و سند، ٢٠١٦: ٣٤):

١- المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً: ويعد هذا المصدر من اقدم واهم مصادر بناء السياسة المحاسبية، وما زال هذا المصدر محتفظاً بأهميته في كثير من الدول، اذ ان هذا المصدر يلقي قبولاً عاماً من اعضاء مهنة المحاسبة.

٢- المنظمات المحاسبية: وهي المنظمات المعنية التي تهتم بالمحاسبة، وتعد من المصادر المهمة ولاسيما اذا كان هناك التزام لأعضائها.

٣- الجهة الحكومية المختصة او المفوضة بذلك: تفرض الجهات الحكومية سياسات محاسبية معينة من خلال سيادة الحكومة وسلطة القانون، وقد تلجأ اللجنة المختصة ببناء سياسة محاسبية، فضلاً عن المبادئ والقواعد المحاسبية، لفرض سياسة محاسبية على الوحدات الاقتصادية العاملة في مجتمعها.

ان عملية اختيار او تغيير السياسة المحاسبية ليست بعملية سهلة فهي تتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات، وهي عملية معقدة وذات اهمية كبيرة، وتتطلب من الإدارة الخبرة والكفاءة لكي يتم اختيار السياسة الانسب لظروف الوحدة الاقتصادية.

١- اختيار السياسات المحاسبية: يعد تحديد السياسة المحاسبية للوحدة الاقتصادية من المسؤوليات التي تقع على عاتق الإدارة، فهي التي تحدد تلك السياسة او التغير فيها بما يتلاءم مع ظروفها، الا ان تعدد البدائل المحاسبية مكن الإدارة من استغلال المرونة المتاحة لها في الاختيار من بين السياسات المحاسبية لإعطاء صورة مالية مرغوبة (الفتلاوي، ٢٠١١: ٤٩)، ويرجع تعدد السياسات المحاسبية الى مجموعة من الاسباب والعوامل والتي يمكن حصرها في الاتي (تيجاني، ٢٠٠٥: ٨٣):

- أ- تعتبر المحاسبة اداة لخدمة اطراف متعددة وذات احتياجات متباينة ومصالح متنوعة، مما يجعل الوحدة الاقتصادية تبحث عن اتباع طرق محاسبية مختلفة بهدف اشباع تلك الاحتياجات المتنوعة.
- ب- ان ظهور الاتجاه المعياري كاتجاه جديد للتظهير يبحث عن افضل الطرق المحاسبية الواجبة التطبيق، وقد كان لاختلاف تصور المهنيين والأكاديميين لمعيار الافضلية دور في تعدد السياسات المحاسبية.
- ت- ساعدت بعض التشريعات على ترسيخ فكرة تعدد السياسات المحاسبية، فمثلاً نجد قانون الضرائب الامريكي يسمح للوحدات الاقتصادية بتقييم المخزون باتباع طريقة "LIFO" عند اعداد الكشوفات المالية المعدة لأغراض الضريبة، بينما تطبق طريقة "FIFO" عند اعداد الكشوفات المالية ذات الغرض العام.
- ث- تعتبر الجمعيات المهنية القائمة بإصدار التوصيات والآراء المحاسبية احد الاسباب الرئيسية وراء تعدد السياسات، وذلك من خلال ما تسمح به التوصيات والآراء باستخدام سياسات بديلة لمعالجة نفس الحدث.
- ج- ان المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي التي ساعدت على تكريس فكرة التعددية في المحاسبة بصفة عامة سواء على مستوى المعايير او السياسات، حيث ان التطبيق العملي للمبادئ المحاسبية يتيح قدراً كبيراً من البدائل المتاحة امام المنشأة للاختيار من بينها.

عند اختيار السياسات المحاسبية يجب على الإدارة مراعاة بعض الاعتبارات التي تمثل جودة قرار الاختيار ومدى صحته وملائمته لظروف الوحدة الاقتصادية، ومن هذه الاعتبارات ايضاً ما يلي:

- أ- اختيار سياسات محاسبية تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) في الفقرة (١٠) بأن على الوحدات الاقتصادية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية التي ينتج عنها معلومات تتصف بالاتي (١٠: ٢٠١٤، IAS, No.٨):
- ملائمة لاحتياجات مستخدمي الكشوفات المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- موثوقة وممثلة بصدق، وينتج عنها كشوفات مالية تتصف بما يلي:

- ب- اختيار سياسات محاسبية تحقق الثبات في المعلومات المحاسبية
- حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) في الفقرة (١٣) بأن تقوم الوحدة الاقتصادية باختيار وتطبيق سياستها المحاسبية بثبات وذلك بالنسبة للمعاملات المتماثلة والأحداث والظروف الأخرى ما لم يشترط اي معيار أو تفسير أو يسمح بتبويب البنود وفقاً لسياسات مختلفة تكون مناسبة، وإذا ما سمح أو تطلب هذا المعيار أو التفسير مثل هذا التبويب يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة وتطبيقها بثبات على كل مجموعة (١٣: ٢٠١٤، IAS, No.٨).

- ت- اختيار سياسات محاسبية تحقق الاتساق في المعلومات المحاسبية

عند اختيار السياسات المحاسبية يجب مراعاة خاصية الاتساق في السياسات المحاسبية فيما بين الفترات المختلفة، فمن المعروف ان فائدة المعلومات المحاسبية تكمن في امكانية الاعتماد عليها في اجراء المقارنة بين الفترات المحاسبية (الشيرازي، ١٩٩٠: ١٠١)، اذ يحتاج مستخدمو الكشوفات المالية أن يكونوا قادرين على مقارنة الكشوفات المالية للوحدة الاقتصادية لعدد من الفترات الزمنية والتعرف على اتجاهات وضعها المالي وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية (١٥: ٢٠١٤، No.٨، IAS).

٢- **تغيير السياسات المحاسبية:** ويقصد بتغيير السياسات المحاسبية الانتقال من طريقة الى طريقة اخرى مقبولة، ولا يدخل ضمن تغيير السياسات المحاسبية اقرار سياسة محاسبية جديدة لعمليات او ظروف او احداث تقع للمرة الاولى (الحسن و سند، ٢٠١٦: ٣٤). ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) ان الوحدة الاقتصادية تغير سياساتها المحاسبية فقط اذا كان التغيير (١٥-١٤: ٢٠١٤، No.٨، IAS):

- مطلوباً بحسب المعايير الدولية لأعداد الكشوفات المالية.
- أن يؤدي هذا التغيير إلى قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها وأكثر مناسبة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية.

٢-٤ رابعاً: أنواع السياسات المحاسبية

هناك الكثير من السياسات المحاسبية التي من الممكن ان تستخدمها الوحدات الاقتصادية، ويمكن تقسيم السياسات المحاسبية الى الانواع الاتية:

١- **السياسات المحاسبية المرتبطة بعناصر المركز المالي:** وتضم مجموعة من السياسات منها:

أ- سياسة اندثار الموجودات الثابتة

اشار معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الى انه يجب تخصيص المبلغ القابل للاندثار وفق اساس منتظم على مدى العمر الانتاجي للموجود الثابت (٦: ٢٠١٤، No.١٦، IAS)، اذ يعرف الاندثار بأنه توزيع التكلفة او اي قيمة اساسية للموجودات الرأسمالية مطروحاً منها قيمة الانقراض (ان وجدت) على العمر الانتاجي للموجود (شرويدر و اخرون، ٢٠١٠: ٣٤٦).

ب- سياسة تقييم المخزون السلعي

ويعد المخزون من الموجودات التي تملكها الشركة كي تبيعها خلال نشاطها التجاري العادي اثناء السنة المالية او الدورة تشغيلية ايها اطول، او المواد الاولية والخام التي يتم استخدامها في انتاج السلع التي يتم بيعها، وان الاستثمار في المخزون يكون عادة اكبر الموجودات المتداولة، ولا سيما في شركات البيع بالتجزئة والشركات الصناعية (Kieso, et al, ٢٠١٣: ٤١٦).

٢- **السياسات المحاسبية المرتبطة بكشف الدخل:** وتضم مجموعة من السياسات منها:

أ- سياسة الاعتراف بالإيرادات

الإيرادات هي تدفقات داخلية للشركة او زيادة في موجوداتها او نقص في مطلوباتها، او كليهما، تنشأ خلال دورة انتاج السلع او بيعها او تقديم الخدمات او أية أنشطة اخرى ناتجة من الاعمال الرئيسية والمعتادة والمستمرة، وكل ما ينطبق عليه التعريف اعلاه يسجل كإيراد للشركة (الجراوي و المسعودي، ٢٠١٤: ٢٧)، وان مبدأ الاعتراف بالإيراد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ينص على ان الشركة يجب ان تعترف بالإيراد عندما يتحقق او يكون قابل للتحقق، وعندما يكتسب. ولذلك فالاعتراف السليم للإيراد يدور حول ثلاث شروط (١٠٤٣: ٢٠١٣، Kieso, et al):

- الإيراد يتحقق عندما تبذل الشركة السلع والخدمات بالنقد او مطالبات نقدية (مدينون).
- تكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون الموجودات التي استلمتها الشركة اثناء التبادل قابلة للتحويل بسهولة الى مبالغ نقدية معروفة او مطالبات نقدية.
- يكتسب الإيراد عندما تنجز الشركة بشكل كبير ما عليها فعله لكي يحق لها الحصول على المنافع المتمثل بالإيرادات، وهذا يتم عندما تكون العملية الإيرادات مكتملة او شبه مكتملة.

٣- السياسات المحاسبية المرتبطة بقائمة المركز المالي وكشف الدخل: وتضم مجموعة من السياسات منها:

أ- سياسة احتساب النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية

هناك نفقات اضافية تصرف على الموجودات الثابتة خلال الفترات اللاحقة لاقتنائها، وان هذه النفقات اما تكون رأسمالية او إيرادية، وعادةً ما يتم الخلط بينهما بشكل غير متعمد لصعوبة التمييز بينهما او بشكل متعمد من اجل تحقيق اهداف محددة مسبقاً (التميمي و الساعدي، ٢٠١٤: ٧٢)، وان النفقات الرأسمالية هي تلك التي تتفق في سبيل الحصول على الموجودات التي لها صفة الدوام، او تلك التي تزيد من القدرة الانتاجية للموجودات الثابتة، اما النفقات الإيرادية فهي النفقات التي تستنفذ اغراضها بمجرد توليد الإيرادات السنوية (الشواورة، ٢٠١٣: ٦٠).

ب- سياسة تكوين المخصصات والاحتياطيات

عرفت المخصصات بأنها "المبالغ المستقطعة من إيرادات سنة مالية معينة لمقابلة الأعباء والخسائر والالتزامات المتوقع حدوثها مستقبلاً والتي تتحملها الوحدة الاقتصادية والمتمثلة بالنقص الفعلي في قيمة الموجودات والخسائر التي حدثت فعلاً والالتزامات المؤكدة أو المحتملة" (احمد، ٢٠٠٨: ١٠)، والمخصصات تمثل الاعباء التي يصعب تحديد مقدارها على وجه الدقة والتي تتحملها نتائج اعمال السنة المختصة (النظام المحاسبي الموحد: ١٧٩).

٤- سياسات محاسبية عامة: وتضم مجموعة من السياسات منها:

أ- سياسة ترجمة الكشوفات المالية

تمتلك الشركات فروعاً او شركات تابعة لها في دولة او دول اخرى غير الدولة التي تمارس فيها نشاطها الرئيسي، ولكي تعد الشركة الام كشوفاتها المالية الموحدة، وذلك بهدف معرفة حالة الشركة ككل ومركزها المالي واتخاذ القرارات الملائمة، فان عليها ترجمة الكشوفات المالية للفروع او الشركات التابعة لها التي اعدت بعملة تختلف عن العملة الوظيفية للشركة الام، وتعد ترجمة العمليات الاجنبية احد اصعب المشاكل والمثيرة للجدل في المحاسبة، ويقصد بالترجمة: تحويل الكشوفات المالية من عملة الى عملة اخرى، وللترجمة العديد من المشاكل لان اسعار صرف العملات الاجنبية نادراً ما تكون ثابتة. وتؤدي مشكلة سعر الصرف هذه مع وجود العديد من طرق الترجمة الممكن استخدامها ووجود عدة معالجات لمكاسب او خسائر الترجمة الى صعوبة مقارنة النتائج المالية من شركة لأخرى، ومن فترة مالية لأخرى (تشوي، وآخرون، ٢٠٠٤: ٢٣١)

٣- الاطار النظري لتوزيعات الأرباح

٣-١ أولاً: مفهوم سياسات توزيع الأرباح

يمكن تعريف التوزيعات بأنها العائد الدوري الناجم عن الاستثمار في حق الملكية، فهي تلك الأرباح التي تحققها الشركات والتي توزع على حملة الاسهم (مرعي و زكريا، ٢٠١٣: ٢٨٥).

اما توزيعات الأرباح فتعرف على انها "جزء من الأرباح التي يقوم المدير بتوزيعها على حملة الاسهم، بعد موافقة الهيئة العامة، في شكل نقدي او عيني او اسهم، وهذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة الحالية او دورة دورات سابقة، لتلبية

احتياجات حملة الاسهم او لأرسال اشارة الى السوق عن وضعية معينة، وتكون هذا التوزيعات من الموارد الداخلية او الخارجية" (بن الضب، ٢٠٠٩: ١٢٢).

وعرفت التوزيعات بأنها عبارة عن تعيين جزء من الأرباح الجارية او المحجوزة مع توافر النية لتوزيع قيمة مماثلة من موجودات الشركة على حملة الاسهم او من لهم الحق في هذه التوزيعات (البراجنة، ٢٠٠٩: ١٦)، وعرفها Khan (٢٠١١) بانها المبالغ المدفوعة من الأرباح الى ملاك الشركة، وبالتالي فهي تعتبر مكافئة لهم لتقديمهم تمويل للشركة (Khan, ٢٠١١: ٥٣).

وعرفها (Weygandt, et al, ٢٠١٢) بانها قيام الشركة بتوزيع نقد او اسهم على حملة اسهمها وفق اساس مناسب، متناسب مع الملكية، وهي على اربع اشكال: نقدي، عيني، اذونات (تعهد بدفع نقد) او اسهم (Weygandt, et al, ٢٠١٢: ٦٣٤).

وعرفها (العامري، ٢٠١٣) بانها تمثل التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كمرود ملموس على استثماراتهم في اسهم الشركة التي يحملونها، وان هذه الأرباح الموزعة تمثل دخلاً جارياً ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين لينفقوه على استهلاكهم الجاري من السلع والخدمات (العامري، ٢٠١٣: ٤٧٨).

ويرى (Ross, et al, ٢٠١٣) ان مصطلح توزيعات الأرباح يشير الى المدفوعات من أرباح الشركة الحالية الى مالكيها، سواء كانت نقد او اسهم، اما مصطلح التوزيع يشير الى مدفوعات الشركة الى مالكيها من مصادر اخرى غير الأرباح الحالية او التي تتم من الأرباح المحتجزة المتراكمة، وبشكل عام ان اي مدفوعات مباشرة من الشركة الى حملة الاسهم يمكن اعتبارها توزيعات أرباح او جزء من سياسة التوزيعات (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٦١).

وان قرار توزيع الأرباح، وعلى النحو الذي تحدده سياسة الشركة لتوزيع الأرباح، هو احد انواع القرارات المالية التي تؤثر على مبلغ الأرباح التي ستوزعها الشركة على حملة الاسهم مقابل المبلغ الذي يحتفظ به ويعاد استثماره، فسياسة التوزيعات تشير الى سياسة الدفع التي تتبعها الشركة في تحديد حجم ونمط توزيع النقد الى حملة الاسهم بمرور الوقت، إذ ان مجلس الإدارة وبمساهمة من الإدارة العليا تضع سياسة التوزيعات الخاصة بالشركة (Baker, ٢٠٠٩: ٣).

وعرفها (Brealey, et al, ٢٠٠٧) بانها المبادلة بين دفع توزيعات نقدية مرتفعة او منخفضة وبين اصدار او اعادة شراء الاسهم (Brealey, et al, ٢٠٠٧: ٤٤٠). كما عرفها (Brigham & Houston ٢٠٠٩) بانها سياسة التوزيع التي تحقق التوازن بين التوزيعات الحالية والنمو في المستقبل والتي تعظم اسعار أسهم الشركة (Brigham & Houston, ٢٠٠٩: ٤٥٨).

وعرف (Jatmiko ٢٠١٥) سياسة توزيعات الأرباح بانها القرار المتعلق فيما اذا كان يتم توزيع أرباح الشركة على حملة الاسهم كتوزيعات او ابقائها في الشركة كأرباح محتجزة لتمويل الاستثمارات المستقبلية (Jatmiko, ٢٠١٥: ٦٨). و اشار تعريف اخر الى ان سياسة التوزيع تتضمن ثلاث قضايا وهي: النسبة من الأرباح الواجب توزيعها، وشكل هذه التوزيعات (نقدية او غير نقدية)، ومدى ثبات معدل النمو واستقراره، اي ان سياسة التوزيع تتعلق بالقرار ما بين استبقاء الأرباح وتوزيعها، و اصدار اسهم جديدة لتغطية حاجات الشركة من الاموال، بمعنى تقسيم الأرباح التي تحققها الشركة الى أرباح موزعة بشكل نقدي، وأرباح تستبقى لأغراض الاستثمار والتشغيل، وبالتالي تعد الأرباح المستبقاة مصدراً رئيساً للتمويل الداخلي (نادر و حيدر، ٢٠١٥: ١٥٢).

ويرى الباحث ان سياسة توزيع الأرباح هي احد القرارات المالية في الشركة، اذ تتعلق بالكيفية التي يتم التصرف فيها بالأرباح، مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف الرئيسية للشركة، ومنها تعظيم ثروة حاملي الاسهم.

٣-٢ ثانياً: أهمية سياسات توزيع الأرباح

تتمثل أهمية سياسات توزيع الأرباح في فئات تؤثر وتتأثر في عملية توزيع الأرباح هي:

الفئة الأولى: الإدارة العليا

تعد سياسة توزيع الأرباح ذات أهمية بالغة وأحد القرارات الاستراتيجية الرئيسية التي تواجه الإدارة العليا، كونها تهم كل من المساهمين والشركة، فالإدارة تكون في مواجهة رغبات مساهميها من جهة وحاجاتها التمويلية من جهة أخرى، إذ يتوقع المساهمين عائداً مغرباً جراء استثمار أموالهم في الشركة، والتي يتم ادارتها من قبل الإدارة والمسؤولة عن قرار توزيع الأرباح وتقسيمها الى أرباح ستوزع على المساهمين، وأرباح محتجزة ينبغي استثمارها في الشركة مستقبلاً (بوحادة، ٢٠١٢: ١)، إذ تحقق الإدارة العليا التوازن بين الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة (زعرى و شراب، ٢٠٠٧: ٥٥٨).

الفئة الثانية: المساهمين

وتمثل سياسات توزيع الأرباح احد القضايا المهمة في مجال الإدارة المالية، نظراً لعلاقتها المباشرة مع المساهمين، والتي من شأنها تعظيم ثروة المساهمين (زرقون، ٢٠١٠: ٨٤)، وينظر المساهمون الى سياسات توزيع الأرباح على انها مؤشر يدل كفاءة الإدارة في إدارة نشاطات الشركة، إذ لا يتوفر للمساهمين الوقت والفرص الكافية التي تمكنهم من متابعة نشاط الشركة، وبالتالي ينظرون الى نسبة توزيع الأرباح على انها مؤشر لمستوى نجاح الشركة (زلوم و الشعار، ٢٠١٥: ٣٣).

الفئة الثالثة: المجتمع

تستمد عملية توزيع الأرباح في الوحدات الاقتصادية أهميتها من خلال النظام التجاري الكفاء، لأنها وسيلة لتحقيق الرفاهية للمجتمع، انطلاقاً من ان الوحدة الاقتصادية هي وحدة اقتصادية اجتماعية عليها مسؤولية اجتماعية، فهي بجانب كونها تنظيمياً أهميته توفير العمالة وتدبير الدخول للمجتمع، فهي بحاجة الى مزيد من الاستقرار، باعتبارها الوسيلة الفعالة لسد حاجات العمالة المتزايدة والمتطورة (خليل، ٢٠١١: ٢٠).

٣-٣ ثالثاً اساسيات توزيع الأرباح

ان توزيعات الأرباح هي العامل الرئيسي الذي يعتمد عليه المساهمون والمستثمرون من اجل تقييم اسعار اسهم الشركة في السوق، وهناك امور يجب مراعاتها هي (زواويد، ٢٠١٢: ١٢):

١- اجراءات توزيع الأرباح: بمعنى متى وبأية مبالغ سيتم دفع توزيعات الأرباح للمساهمين في الشركة، وهو قرار يتخذ من مجلس الإدارة في اجتماعاتهم السنوية او نصف السنوية.

٢- مبلغ توزيعات الأرباح: ان قرار تحديد مبلغ او كمية توزيعات الأرباح هو قرار مهم ويعتمد على سياسة توزيع الأرباح في الشركة، فمعظم الشركات لديها سياسة محددة تتبعها فيما يتعلق بكمية التوزيعات، ويمكن لمجلس الإدارة تغيير هذه الكمية بناءً على الزيادة او النقص في الأرباح التي حققتها الشركة.

٣- تواريخ توزيعات الأرباح: يقوم مجلس الإدارة بالإعلان عن توزيعات الأرباح، ويتم اصدار اعلان يبينوا فيه قرار توزيع الأرباح، والموعد النهائي لأسماء المساهمين المسجلين في سجلات الشركة والذي يحق لهم الحصول على هذه التوزيعات وموعد الدفع، وينشر الاعلان في الصحف اليومية التي تختص بالأخبار المالية، وتتم التوزيعات، من لحظة الاعلان عنها ولغاية تسلم المساهمين لها، بمجموعة من التواريخ المهمة والمتعارف عليها في الادبيات والاسواق المالية والتي تؤثر على سعر السهم، وفيما يلي توضيح لهذا التواريخ:

أ- تاريخ الاعلان: وهو اليوم الذي يمرر فيه مجلس الإدارة قرار التوزيع (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٦٢). فهذا اليوم يعد ذي أهمية بالغة كونه قد يتم فيه رفع نسبة التوزيعات أو تخفيضها، ويتم توثيقه على مستوى السوق والإعلان عنه في مختلف الوسائل المعنية (بوحدارة، ٢٠١٢: ١١١).

ب- التاريخ السابق للتوزيع: وهو تاريخ يومي العمل التي تسبق تاريخ التسجيل، والذي ينشئ فيه حق لأولئك الذين يستحقون التوزيعات، فإذا اشترى احد المستثمرين اسهماً قبل هذا التاريخ فيحق له الحصول على توزيعات، اما اذا اشترها في هذا التاريخ او بعده فان الحامل السابق للسهم هو الذي سيحصل على التوزيعات (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٦٢) ولتحديد اليوم الاول لبدأ بيع الاسهم بدون توزيعات يتم طرح يومين من تاريخ التسجيل، فاذا تخللتها عطلة نهاية الاسبوع فيتم عندها طرح اربعة ايام (النعيمي و التميمي، ٢٠٠٩: ٤٥٩).

ت- تاريخ التسجيل: وهو التاريخ الذي يجب ان يكون فيه حامل السهم مسجل في سجلات الشركة لكي يحق له استلام التوزيعات، فاذا قام بشراء الاسهم قبل هذا التاريخ فان عملية تحويل ملكية الاسهم قد لا تسجل في سجلات الشركة بسبب تأخر وصول البريد او لأسباب اخرى، مما يؤدي الى ارسال صكوك التوزيعات الى غير مستحقيها. وهذا هو السبب الذي يدعو الى استخدام التاريخ السابق للتوزيع (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٦٢).

ث- تاريخ الدفع: وهو اليوم الذي تدفع فيه التوزيعات الى حملة الاسهم المسجلة اسمائهم في سجلات الشركة في تاريخ التسجيل، ويتم ارسال صكوك التوزيعات الى المساهمين عن طريق البريد.

٣-٤ رابعاً: انواع توزيعات الأرباح

هناك نوعان اساسيان من توزيعات الأرباح، اما تكون بشكل نقد، او ان تقوم بدفع التوزيعات بصورة عينية (موجودات)، والاتي انواع توزيعات الأرباح:

١) التوزيعات النقدية

تقوم الشركات بدفع توزيعات نقدية منتظمة، وتقدم هذه التوزيعات مباشرة الى حملة الاسهم وهي ناتجة من الاعمال المنتظمة للشركة، وان الإدارة لا ترى اي سبب يمنعها من المواصلة في دفع هذه التوزيعات، وان التوزيعات النقدية تقلل نقدية الشركة وأرباحها المحتجزة، باستثناء توزيعات التصفية لأنها قد تقلل من راس المال المدفوع (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٦١).

ويتم تحديد التوزيعات النقدية اما بنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم او مبلغ محدد لكل سهم، ويحصل احياناً ان تحدد الشركة تاريخاً لسداد التوزيعات النقدية للمساهمين لكنها بسبب عدم توفر النقدية الكافية للسداد تؤجل سداد تلك التوزيعات الى تاريخ لاحق بعد ان تتحمل فائدة تأخيريه لصالح حملة الاسهم (الجنابي، وآخرون، ٢٠١٢: ١٢٦).

ويمكن ان تتم التوزيعات النقدية عن طريق احدى السياسات الآتية:

أ) سياسة التوزيع المستقرة (الثابتة)

تقوم هذه السياسة على دفع مبلغ ثابت من الأرباح في كل فترة من فترات التوزيع ، وتزود هذه السياسة حملة الاسهم بمعلومات ايجابية عن مستقبل الشركة، كما انها تقلل من حالة عدم التأكد لديهم (النعيمي و التميمي، ٢٠٠٩: ٤٨٥)، ويتفق معظم المدراء الماليين على ان سياسة التوزيعات المستقرة تكون في مصلحة الشركة وحملة اسهمها، لان حجب التوزيعات يعد اجراء غير مرغوب فيه لان مثل هذا الحجب يفسر بانه علامة على العسر المالي، وبالتالي فان معظم الشركات تحاول ادامة هذه التوزيعات، ويتم زيادتها فقط عندما تتيقن الإدارة ان التوزيعات الجديد يمكن ادامتها لفترة

غير محدودة (العامري، ٢٠١٣: ٤٨٠)، أي أن القاعدة التي تسير عليها هذه السياسة هي لا يمكن تخفيض التوزيعات السنوية (البراجنة، ٢٠٠٩: ٢٧).

(ب) سياسة التوزيع ذات النسبة الثابتة

وفق هذا النوع من سياسات التوزيع تقوم الشركة باعتماد نسبة مئوية ثابتة يتم دفعها الى المالكين في كل فترة من فترات التوزيع (النعمي و التميمي، ٢٠٠٩: ٤٨٤)، وان المشكلة التي تواجه الشركة التي تتبنى هذه السياسة هي عند تحقيق الشركة مستويات أرباح متدنية في فترة من الفترات، وعند التزامها بنسبة ثابتة لتوزيع الأرباح، فإن حصة السهم الواحد من الأرباح التي سيتم توزيعها ستكون صغيرة جداً، أو قد تحقق الشركة خسائر وتتوقف عن دفع توزيعات، وبما أن الأرباح الموزعة تعتبر مؤشراً للحالة المستقبلية للشركة من وجهة نظر المستثمرين فإن سعر اسهم الشركة سوف يتأثر سلباً (الشمري و نعمة، ٢٠١٤: ٤٠٤).

(ت) سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات

التوزيعات وفق هذه السياسة تكون متزايدة باستمرار تماشياً مع التضخم، وان الشركة تبذل جهداً كبيراً للحفاظ على هذه الزيادة في التوزيعات حتى وان كانت زيادة طفيفة، ان الشركات تحتاج احياناً الى تخفيض التوزيعات في فترات معينة لنتمكن من مواصلة عملياتها، والشركات التي تستخدم هذه السياسة تفضل عدم دفع اي توزيعات خلال هذه الفترة بدلاً من الانخفاض الدائم لها (١٤-١٣: ٢٠١٠: Nnadi)، ففي ظل هذه السياسة تحدد الشركة نسبة ثابتة لنمو التوزيعات، وليكن (٤%) وتقوم بزيادة التوزيعات سنوياً بهذه النسبة.

(ث) سياسة توزيعات منخفضة وثابتة مع توزيعات اضافية

وهنا تقوم الشركة بدفع توزيعات اعتيادية منخفضة يتبعها توزيعات اضافية غير اعتيادية في حالة تحقيق الشركة لأرباح تزيد عن الحدود الطبيعية، ويطلق على هذه التوزيعات الاضافية بالتوزيعات المميزة، وبموجب هذه السياسة تقوم الشركة بتجنب اعطاء آمال غير صحيحة لحملة الاسهم، وتعتمد هذه السياسة في الشركات التي تواجه تقلبات دورية في أرباحها، وعن طريق قيام الشركة بدفع توزيعات نقدية اعتيادية قليلة في كل فترة من فترات التوزيع، فأنها بذلك تعطي المالكين الدخل الضروري والمستقر وبناء الثقة بمستقبلها، وبالنسبة للتوزيعات الاضافية فأنها تجعل حملة الاسهم يشاركون الشركة أرباحها في الفترات الجيدة (النعمي و التميمي، ٢٠٠٩: ٤٨٦-٤٨٧). وبما ان المستثمرين ينظرون الى التوزيعات الاضافية كمكافأة او منحة ، فانه توجد خيبة امل صغيرة نسبياً عند عدم تكرارها، مع ان هذه السياسة تبدو معقولة الا ان عدد قليل من الشركات تستخدمها (العامري، ٢٠١٣: ٤٨١).

٢) توزيعات الملكية (العينية)

وتكون هذه التوزيعات في صيغة اصول اخرى للشركة قابلة للتوزيع على المساهمين بخلاف النقدية مثل البضاعة والاستثمارات والعقارات، وعند الاعلان عن توزيعات عينية على المساهمين يجب اعادة تقييم الاصول العينية بالقيمة السوقية في تاريخ الاعلان والاعتراف بالمكاسب او الخسائر الناتجة عن ذلك، ومن ثم اتمام عملية التوزيع على المساهمين وفقاً للقيمة الجديدة لتلك الاصول (الجنابي، وآخرون، ٢٠١٢: ١٢٦)، وبسبب الصعوبة في تجزئة الوحدات العينية، تكون توزيعات الملكية بصورة أوراق مالية لشركات اخرى تقتنيها الشركة القائمة بالتوزيع كاستثمارات (Kieso, et al, ٢٠١٣: ٨٤٠).

ويمكن ان تتم التوزيعات العينية عن طريق احدى السياسات الآتية:

أ) سياسة توزيعات الاسهم

ان توزيعات الاسهم عبارة عن دفع اسهم اضافية الى المساهمين وهو لا يمثل اكثر من اعادة رسملة (العامري، ٢٠١٣: ٤٨٥)، فاذا رغبت الإدارة برسملة جزء من أرباحها (اعادة تصنيف مبالغ من رأس المال المكتسب الى رأس المال المدفوع) والابقاء على الأرباح دخل الشركة بشكل دائم، فأنها تقوم بأصدار توزيعات اسهم، وفي هذه الحالة فان الشركة لم توزع اي اصول، وان كل مساهم يبقى محتفظاً بنفس نسبة الملكية في الشركة ونفس القيمة الدفترية الاجمالية للاسهم، بعد اجراء هذه التوزيعات، الا ان القيمة الدفترية للسهم الواحد تصبح اقل بسبب زيادة عدد الاسهم (Kieso, et al, ٢٠١٣: ٨٤١).

ان توزيعات الاسهم ليست توزيعات حقيقية لان الشركة لم تدفع نقد، ويعبر عادة عن توزيعات الاسهم بنسبة مئوية. فعلى سبيل المثال، توزيعات الاسهم بنسبة (٢٠%) تعني ان كل مساهم سيحصل على سهم جديد مقابل كل خمس اسهم يملكها حالياً (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٨٢).

وتلجأ الشركات الى توزيعات الاسهم في عدة حالات اهمها (ابو غبن، ٢٠١٣: ٧١):

- نقص السيولة لدى الشركات، وتجنب الاثر السيئ لعدم توزيعات نقدية او انخفاض الأرباح النقدية الموزعة، فأن الشركات تلجأ الى توزيعات الاسهم، ولاسيما ان السوق يستقبل ذلك كمعلومات ايجابية.
- رغبة الشركة في زيادة رأس المال دون مطالبة المساهمين بمساهمات جديدة.
- وجود أرباح محتجزة كبيرة، ويرغب مجلس الإدارة في رسملة جزء منها لحساب رأس المال.

وتحصل الشركة من جراء توزيع الأرباح على شكل اسهم على منفعتين اساسيتين، المنفعة الاولى هي المحافظة على النقد، فعندما تقوم الشركة بتوزيع أسهم بدلاً من التوزيع النقدي فأنها تحصل على نتيجتين مرغوب فيهما، النتيجة الاولى هي الاحتجاز الكامل للأرباح الصافية واستخدامها في تمويل استثمارات الشركة، والنتيجة الثانية هي التعويض عن الاثر السلبي الناتج عن عدم دفع توزيعات نقدية، والمنفعة الثانية هي زيادة رأس المال المدفوع دون مساهمات جديدة من المساهمين (العامري، ٢٠١٣: ٤٨٧-٤٨٨).

(ب) سياسة تجزئة الاسهم

ان تجزئة الاسهم هي عملية مشابهة لتوزيعات الاسهم، باستثناء ان تجزئة الاسهم يعبر عنها بمعدل بدلاً من نسبة مئوية، وعند الاعلان عن تجزئة الاسهم فان كل سهم ينقسم ليكون اسهم اضافية . فمثلا في تجزئة الاسهم ثلاثة مقابل واحد ، كل حصة قديمة تتجزأ الى ثلاث حصص جديدة (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٨٢) ان تجزئة الاسهم تنتج انخفاض في القيمة الاسمية للسهم الواحد، والغرض من تجزئة الاسهم هو زيادة القابلية التسويقية للسهم عن طريق تخفيض القيمة السوقية له، وهذا بدوره يجعل من السهل على الشركة اصدار اسهم اضافية، وتجزئة الاسهم لا يكون لها اي تأثير على اجمالي رأس المال المدفوع او الأرباح المحتجزة او اجمالي حقوق ملكية حملة الاسهم، ولكن عدد الاسهم المصدره سوف يزداد (Weygandt, et al, ٢٠١٢: ٦٤٠).

(ت) سياسة عكس تجزئة الاسهم

ويحدث هذا النوع من التوزيع عندما يتم تجميع الاسهم المطروحة حالياً لتشكيل عدد قليل من الاسهم الجديدة وفق نسب معينة. حيث يتم عادةً التعبير عن عكس تجزئة الاسهم بمعدل مثل اربعة مقابل واحد او عشرة مقابل واحد، وحتى اكثر من ذلك. على سبيل المثال، في حالة عكس تجزئة الاسهم ١٠٠- مقابل ١- فان المساهم الذي يملك (٢٠٠) سهم سوف يتلقى سهمين جديدين بعد القيام بهذا الاجراء. واذا نتج عن عكس تجزئة الاسهم كسور فان الشركة

تقوم بدفع قيمة الكسور نقداً (Baker, ٢٠٠٩: ٣٢٦). وهناك عدة اسباب لقيام الشركة بعكس تجزئة الاسهم وهي (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٨٥):

- تكاليف الصفقات لحملة الاسهم ربما تقل بعد اجراء عكس تجزئة الاسهم.
- بعض الاسواق المالية تشترط حد ادنى لسعر السهم، وبعكس تجزئة الاسهم يمكن جعل سعر السهم يرتفع الى اعلى من الحد الادنى المطلوب.
- قد تتحسن السيولة والقدرة السوقية لاسهم الشركة عندما يتم رفع سعر هذه الاسهم الى مستوى التداول الشائع.
- ان بيع الاسهم بسعر اقل من مستوى معين يعني عدم احترام الشركة، وان المستثمرين يستخفون بربحية الشركة وتدققها النقدي ونموها واستقرارها. ان بعض المحللين الماليين يقولون ان عكس تجزئة الاسهم يمكن ان يولد الاحترام فوراً.
- الشركات تقوم بعكس تجزئة الاسهم وفي نفس الوقت التخلص من المساهمين المكلفين والذين يحملون عدد قليل من الاسهم.

ث) سياسة اعادة شراء الاسهم (اسهم الخزينة)

ويقصد بهذه العملية قيام الشركة بشراء او استيراد قسم من اسهمها الموجودة بأيدي المساهمين، وقد اصبحت هذه العملية حالياً مظهراً هاماً من مظاهر المشهد المالي (الشمري و نعمة، ٢٠١٤: ٤١٠)، ان القيود المحاسبية التي تنجم عن قيام الشركة بأعاده شراء اسهمها من السوق ستؤدي الى تقليص رصيد النقد وخلق حساب وسيط لراس المال يسمى "اسهم الخزينة" والذي يظهر كرصيد يقلل من حقوق حملة الاسهم، اذ ان مصطلح اسهم الخزينة يستخدم في الميزانية العمومية ليشار به الى وجود اسهم تم اعادة شراؤها من السوق (النعيمي و التميمي، ٢٠٠٩: ٤٩٦)، وتتسأ اسهم الخزانة عند قيام الشركة بأعاده شراء اسهمها التي اصدرتها سابقاً من حملتها، ولكن لا تقوم بإلغائها. والشركات تقتني اسهم الخزانة لعدة اسباب منها (Weygandt, et al, ٢٠١٢: ٦٠٦):

- لأعاده اصدارها الى المدراء والموظفين ضمن خطة المكافآت وتعويضات الاسهم.
 - لأرسال اشارة الى السوق مفادها ان المدراء يعتقدون ان السهم مسعر بأقل من قيمته.
 - لتوفير اسهم اضافية لاستخدامها في الاستحواذ على شركات اخرى.
 - لتخفيض عدد الاسهم المصدرة وبالتالي زيادة ربحية السهم الواحد EPS.
 - رغبة الإدارة في التخلص من المساهمين المعادين لها عن طريق شراء اسهمهم.
- وهناك ثلاث طرق لأعاده شراء الاسهم (Ross, et al, ٢٠١٣: ٥٧٢):
- الطريقة الاولى: ويمكن للشركة ببساطة شراء اسهمها كأى شخص عادي يريد شراء سهم معين، وتتم هذه العملية في السوق المفتوح والشركة لا تكشف عن نفسها كمشتري للاسهم، وبالتالي فان البائع لا يعلم فيما اذا كانت هذه الاسهم يعاد شرائها من قبل الشركة ام من قبل مستثمر اخر.
- الطريقة الثانية: عن طريق قيام الشركة بتقديم عرض اعادة شراء، وهنا الشركة تعلن لجميع مساهميها بانها على استعداد لشراء عدد محدد من اسهمهم بسعر معين.
- الطريقة الثالثة: تقوم الشركة بأعاده شراء الاسهم من مساهم معين، وهذا الاجراء يسمى "اعادة الشراء المستهدف".

٣) انواع اخرى للتوزيعات

أ) التوزيعات المؤجلة: وهي تعني انه بدلا من سداد التوزيعات، تقوم الشركة بسدادها في تاريخ لاحق على ان تصدر شهادات او اذن بذلك للمساهمين، وهذه الشهادات المصدرة للمساهمين هي مجرد صورة خاصة من أوراق الدفع، ويكون الاعلان عن هذه التوزيعات عندما يكون لدى الشركة رصيد كافي من الأرباح المحتجزة، ولكن ليس لديها نقد كافي، ويقوم المساهمين بتحصيل قيمتها عند الاستحقاق (البراجنة، ٢٠٠٩: ٢٢).

ب) توزيعات التصفية

بعض الشركات تستخدم راس المال المدفع كأساس لأجراء التوزيعات دون الافصاح المناسب عن هذا الامر، فقد يعتقد حملة الاسهم مخطئين ان الشركة تعمل بطريقة مربحة، ولتجنب مثل هكذا تظليل، مقصود او غير مقصود، يجب ارفاق كشف واضح عن مصدر كل توزيع مع صك التوزيع (Kieso, et al, ٢٠١٣: ٨٤٠).

ت) توزيعات المتبقي (الفائض)

تكون التوزيعات فقط من الأرباح المتبقية بعد طرح الأرباح المحتجزة اللازمة للاستثمارات المستقبلية، اذ ان هذه التوزيعات تعطي الافضلية للمشاريع ذات صافي القيمة الحالية الموجبة، واذا بقي بعد ذلك نقود متاحة عندها يتم دفعها كتوزيعات، اذ تصبح هناك توزيعات فقط عندما يتم اشباع سياسة الاستثمار، لذلك قد تؤدي هذه السياسة الى توزيعات صفرية بسبب استيعاب الاستثمارات لجميع الأرباح المتحققة (Nnadi, ٢٠١٠: ١٤).

ث) التوزيعات الصفرية (عدم دفع توزيعات)

ربما تقرر الشركات عدم دفع اي توزيعات، وهذا الامر شائع خاصاً في الشركات حديثة التأسيس والتي بحاجة الى راس مال لتنفيذ مشاريعها، والتي تحتفظ بكل أرباحها لتوسيع عملها التجاري، وان هذه التوزيعات تجذب المستثمرين الذين يفضلون المكاسب الرأسمالية على التوزيعات وهي سهلة التطبيق وتجنب الشركة كافة التكاليف المتعلقة بدفع التوزيعات (Nnadi, ٢٠١٠: ١٤).

٣-٥ خامساً: النظريات المفسرة للتوزيعات

هناك ثلاث اراء رئيسية متناقضة حول تفسير سلوك التوزيعات، فيدعي البعض ان زيادة التوزيعات تزداد قيمة الشركة ، ويدعي اخرون ان دفع توزيعات كبيرة تقلل من قيمة الشركة، اما المجموعة الثالثة فتدعي ان التوزيعات ليست ذات صلة بقيمة الشركة وان الجهد المبذول على قرار التوزيع هو اضاءة للوقت، وتتمثل هذه الآراء في ثلاث نظريات لتفسير سياسة التوزيعات هي: نظرية عصفور في اليد ونظرية التفضيل الضريبي ونظرية عدم ملائمة التوزيعات (Nnadi, ٢٠١٠: ٣٥-٣٦)، وهناك نظريات اخرى مثل نظرية الاشارة ونظرية كلفة الوكالة ونظرية المتبقي، وفيما يلي توضيح لهذه النظريات:

١) نظرية عدم ملائمة التوزيعات

من اولى النظريات المفسرة لأثر سياسات توزيع الأرباح هي نظرية (M&M) التي قدمها كل من (Miller & Modigliani) في عام ١٩٦١، والتي تنص على ان سياسة التوزيع ليس لها اي تأثير على سعر اسهم الشركة او كلفة رأسمالها، وقد وضعها (M&M) هذه النظرية في اطار مجموعة صارمة من الافتراضات وهي بأنه لا توجد ضرائب على التوزيعات، ولا توجد تكاليف صفقات على بيع وشراء الاسهم، وان الجميع يمتلك نفس المعلومات عن الأرباح المستقبلية للشركة، ويتصرف المستثمرون بالرشد، وبموجب تلك الافتراضات، فقد اثبتوا ان قيمة الشركة تتحدد في ضوء قدرتها الاساسية على تحقيق الأرباح ومخاطر الاعمال المحيطة بها، بعبارة اخرى، ان قيمة الشركة تعتمد فقط على الدخل الذي تحقق بواسطة اصولها وليس على آلية تقسيم الدخل بين التوزيعات والأرباح المحتجزة (Brigham & Houston,)

٤٥٨ : ٢٠٠٩)، والمنطق وفق وجهة نظر (M&M) انه كلما زادت فاعلية قرارات الاستثمار كلما انعكس ذلك بشكل ايجابي على القيمة السوقية للشركة وبالتالي القيمة السوقية للسهم الواحد (الزبيدي، ٢٠٠٨: ٦٤٣).

٢) نظرية عصفور في اليد (نظرية جوردن)

وقدمت هذه النظرية من قبل كل من (Gordon & Lintner) في عام ١٩٦٣، وأكدت على ان التوزيعات هي ذات صلة بقيمة الشركة، وان اساس هذه النظرية هو ان اي زيادة في التوزيعات تؤدي في نفس الوقت الى زيادة في قيمة الشركة، اي ان التوزيعات النقدية في يد المستثمر افضل من الأرباح الرأسمالية غير المؤكد حصولهم عليها، وان زيادة التوزيعات الحالية يتم تخفيض عدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تنخفض تكلفة راس المال وتزداد قيمة اسهم الشركة (٢٣: ٢٠١٢، Abu Khalaf).

ويتفق (Gordon) مع (M&M) في عدم تأثير سياسة توزيع الأرباح في القيمة السوقية للسهم في حالة واحدة فقط وهي عندما يتساوى معدل العائد المطلوب على الاستثمار مع معدل العائد المتوقع على الاستثمار (حمدان، ٢٠١٤: ٦٤)، وقد بنيت افكار هذه النظرية على الافتراضات الاتية (شراب، ٢٠٠٦: ٦٧):

أ) لا تخضع مردودات المستثمرين في اسهم الشركة للضريبة سواء كانت هذه المردودات متمثلة بالمكاسب الرأسمالية المتحققة من جراء بيع الاسهم او بتوزيعات الأرباح.

ب) معدل العائد على الاستثمارات ثابت وكذلك معدل العائد المطلوب ثابت ويمثل كلفة التمويل الممتلك اي تكلفة الفرصة البديلة لحقوق الملاك.

ت) اعتماد إدارة الشركة في تمويل استثماراتها على حقوق الملكية، اي لا يوجد تمويل مقترض خارجي.

ث) معدل نمو الشركة ثابت ويمثل نسبة الأرباح المحتجزة من الايرادات مضروباً في معدل العائد المتوقع على الاستثمار.

ج) معدل العائد المطلوب على الاستثمار يكون اكبر من معدل النمو.

ح) نسبة الأرباح الموزعة على حملة الاسهم ثابتة لا تتغير.

٣) نظرية التفضيل الضريبي

تحاول هذه النظرية والتي تبنها كل من (Litzenperger & Ramaswamy) عام ١٩٧٩ توضيح أثر الضريبة على تفضيل المستثمر، وهي ترفض افتراض (M&M) بأن الضريبة على التوزيعات لا تختلف عن الضريبة على الأرباح الرأسمالية، ولكن في الواقع العملي فان الضرائب لها تأثير كبير على سياسة التوزيع وقيمة الشركة، فغالباً ما تختلف ضريبة التوزيعات عن ضريبة الأرباح الرأسمالية، ولان معظم المستثمرين مهتمين بالعائد بعد الضريبة فان الضريبة تؤثر على رغبتهم بالتوزيعات، وفي ظل سعي المدراء لتعظيم ثروة حملة الاسهم (قيمة الشركة) فانهم يستجيبون لمثل هذا التفضيل الضريبي عن طريق زيادة نسبة احتجاز الأرباح، وتشير هذه النظرية الى ان انخفاض التوزيعات تقلل من كلفة راس المال وتزيد من سعر السهم وبالتالي زيادة قيمة الشركة على افتراض ان التوزيعات تخضع لمعدل ضريبة اعلى من معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية، فضلاً عن ذلك فان الضرائب على التوزيعات تقترض فوراً اما الضرائب على الأرباح الرأسمالية يتم تأجيلها لحين بيع الاسهم (٤٧: ٢٠١٠، Nnadi).

٤) نظرية الإشارة (أثر محتوى المعلومات)

وفق هذه النظرية، ان الشركة تضمن ان اي زيادة في التوزيعات تكون مرتبطة مع زياده لاحقة ومؤكدة في مستوى التدفق النقدي المستقبلي، وحملة الاسهم في مثل هذه الشركة سيوظفون نظرية القيمة الحالية، مع الاخذ بنظر الاعتبار مصداقية

الشركة لقياس احتمالية ان التدفقات النقدية المستقبلية ستوافق فعلاً مع الزيادة الحالية في التوزيعات، ويمكن للشركة الحفاظ على مستوى جيد من المصدقية من خلال السعي الى تجنب التغيرات المفاجئة في توزيعاتها، اي ان التوزيعات هنا هي بمثابة اشارة الى الاسواق المالية عن توقعات الإدارة بان الشركة قادرة على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية، وعملياً هذه الشركات عادة لا ترغب بنخفيض توزيعاتها لان ذلك سيؤدي الى عواقب سيئة على سعر السهم وغضب محتمل للمستثمرين (Abu Khalaf, ٢٠١٢: ١٦-١٧)، ففي السوق غير الكفوء فان المعلومات والتوقعات تكون متباينة بين المدراء والمستثمرين حول الأرباح والمخاطر المستقبلية للشركة، ويقوم المدراء بتغيير معدل ومبلغ التوزيعات كوسيلة لإيصال المعلومات الى المستثمرين للتقليل من فجوة المعلومات الحاصلة بين المدراء والمستثمرين (Pandey, ٢٠١٥: ٩-١٠).

٥) نظرية كلفة الوكالة

ان احدى الفرضيات التي وضعها (M&M) والتي تتعلق بالسوق الكفوء هو عدم وجود تعارض بين مصالح المدراء ومصالح حملة الاسهم، وعملياً ان مثل هكذا افتراض غير موجود، اذ ان اهداف حملة الاسهم تختلف بشكل كبير عن اهداف المدراء، مما يدفع بالمدراء الى ان يتصرفوا بطريقة قد تكون مكلفة لحملة الاسهم، مثل الانفاق المفرط على احتياجاتهم الشخصية او كثرة الاستثمار في المشاريع بغض النظر عن ما اذا كانت مربحة ام لا، ووفق هذه النظرية فان سياسة التوزيع ذات النسبة العالية سوف تكون بمثابة الية للرقابة، فعند ارتفاع مقدار التوزيعات ستتحفز النقدية المتاحة للاستثمار ونتيجة لذلك فان حملة الاسهم الذين يرغبون بالسيطرة على سلوك المدراء فيما يتعلق بالاستثمار يمكنهم المطالبة بتوزيعات عالية وابقاء مصادر مالية قليلة لإدارة الشركة (Abu Khalaf, ٢٠١٢: ١٩-٢١).

٦) نظرية المتبقي من الأرباح

ان مضمون هذه النظرية ان المساهمين طالما هم يسعون الى تعظيم ثروتهم، فأنهم لا يمانعون من قيام الشركة باحتجاز الأرباح واعادة استثمارها اذا توفر لديها فرص استثمارية جديدة ومربحة شرط ان يكون معدل العائد على الأرباح المستثمرة داخل الشركة يفوق معدل العائد المطلوب من قبل حملة الاسهم فيما لو تمت عملية استثمار الأرباح الموزعة عليهم خارج الشركة، وان هذه النظرية تشير الى ان الشركة سوف تغطي كل الفرص الاستثمارية المتاحة لديها من الأرباح المتحققة والمتبقي من الأرباح يتم توزيعه، وهذا يعني ان مقدار التوزيع من الأرباح سوف يتباين سنوياً وفقاً لمقدار الأرباح المتحققة وحجم الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة، فالتوزيعات لا تخرج عن كونها وسيلة لتوزيع الفائض من الأرباح، وان اجراء او عدم اجراء توزيعات لا يؤثر على قيمة الشركة (الزبيدي، ٢٠٠٨: ٢٢٥-٢٢٦).

٣-٦ سادساً: العوامل المؤثرة على سياسة توزيعات الأرباح

تخضع التوزيعات الى تأثير العديد من العوامل الداخلية والخارجية، والتي يكون لها اثر مباشر في اختيار سياسة التوزيع، فبعض هذه العوامل تكون خارج سيطرة الشركة وملزمة بالتنفيذ مثل القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الشركات، والبعض الاخر ناتج عن طبيعة عمل الشركة نفسها والسياسات الاخرى (سياسات التمويل والاستثمار) التي تتبناها.

١) القيود القانونية

بهدف حماية المقرضين والذين وفروا مصادر التمويل للشركة، تقوم المؤسسات التشريعية بوضع قيود على الشركة بحيث لا تفوق المبالغ المخصصة للتوزيع (على حملة الأسهم) مجموع أرباح السنة والأرباح المحتجزة، أما اذا كانت على الشركة التزامات مستحقة أو تتعرض لمشاكل مالية قد تقودها إلى الإفلاس، فإن الكثير من التشريعات القانونية في معظم الدول تمنع مثل هذه الشركات من توزيع أرباح، وبالمقابل تسعى بعض الشركات لحماية حملة الاسهم من ضريبة

الدخل الواجبة الدفع في حالة توزيعها أرباح نقدية، فاذا تبين للجهات القانونية والضريبية أن شركة معينة تماطل في دفع الأرباح على حملة الاسهم لهذا الغرض فأنها تكون عرضة للمسائلة القانونية والغرامة (الشمري و نعمة، ٢٠١٤: ٣٩٦-٣٩٧)

٢) القيود التعاقدية

ان قدرة الشركة على دفع التوزيعات تقيدها الشروط التعاقدية بين الشركة والمنشأة المقرضة من خلال شروط العقد، فعل سبيل المثال تمنع بعض الاتفاقيات التعاقدية الشركات المقرضة من دفع التوزيعات النقدية الا بعد تحقيق مستوى معين من الأرباح، او قد يتم تحديد مبلغ او نسبة محددة من الأرباح التي يسمح بتوزيعها (الشمري و نعمة، ٢٠١٤: ٣٩٧)،

٣) تكلفة الصفقات

عندما ترغب الشركة تمويل الموجودات عن طريق اموالها الخاصة فهي تفاضل بين احتجاز الأرباح او اصدر اسهم جديدة، هذه الاخيرة تكون اكبر تكلفة في ظل وجود تكلفة الصفقات (بن الضب، ٢٠٠٩: ١٢٥)، وعلى اعتبار أن تكلفة اصدار اسهم تكون أساساً عبارة عن تكلفة ثابتة، فإن هذا الأمر سينعكس على تكلفة الملكية بالارتفاع، إضافة إلى تكلفة المعاملات والمتضمنة لعمولة السمسرة وغيرها، فإن هذه الأمور إنما تعتبر كمحفز للشركة لاحتجاز الأرباح (بوحادرة، ٢٠١٢: ١٢١).

٤) تطلعات النمو

ان المتطلبات المالية للشركة مرتبطة بشكل مباشر بمعدل النمو المتوقع وكذلك بحجم الموجودات المطلوب شراؤها في المستقبل، وعند اعداد الموازنة الرأسمالية يجب ان تحدد الشركة مدى قدرتها في الحصول على تمويل خارجي وكلفة وسرعة حصولها عليه (الشمري و نعمة، ٢٠١٤: ٣٩٧)، وبشكل عام فإن عدد كبير من الشركات قد تمتلك فوائض نقدية كافية لتغطية احتياجها من راس المال، وبالقابل فقد تكون هناك شركات اخرى خصوصاً التي هي في طور النمو، ليس لديها مثل هذه الفوائض، وهذه الشركات قد تعتمد بشكل كبير على التمويل الداخلي عن طريق احتجاز الأرباح، الامر الذي قد يجعلها تدفع نسب متدنية من التوزيعات (النعمي و التميمي، ٢٠٠٩: ٤٨٠).

٥) توافر السيولة

يتطلب توزيع الأرباح على المساهمين توافر السيولة النقدية الكافية، فقد تكون الشركة رابحة بالفعل وحققت أرباح وفيرة خلال السنوات السابقة ولكن نظراً لاحتجاز هذه الأرباح واستعمالها لتمويل وتوسعة العمليات التشغيلية فانه لا تتوفر السيولة الكافية لدى لديها لأجراء التوزيعات (زواويد، ٢٠١٢: ١٤).

٦) الاعتبارات الضريبية

يجب ان تضع الشركة باعتباراتها ان تصب سياسة التوزيعات في صالح حملة الاسهم، ومن ضمن الاعتبارات التي تقوم الشركات بتحليلها هي الوضع الضريبي لهم (العلي، ٢٠١٣: ٣٧٤)، فاذا كانت النسبة الاكبر من حملة اسهم الشركة هم من اصحاب الثروات الكبيرة والذين يخضعون لمعدلات ضريبية عالية فانه يتوجب عليها اعتماد سياسة توزيع ذات نسب منخفضة وذلك من اجل توفير الفرصة لحملة الاسهم لتأخير تسديد ضرائبهم الى حين بيعهم لتلك الاسهم، اما اذا كانت النسبة الاكبر من حملة الاسهم هم من ذوي الدخل المحدودة فانهم يفضلون ان تعتمد الشركة سياسة توزيع ذات نسبة مرتفعة (النعمي و التميمي، ٢٠٠٩: ٤٨١).

(٧) الرغبة في السيطرة

تؤدي التوزيعات المدفوعة في شكل اسهم جديدة الى تشتت الملكية لاسيما عند دخول مساهمين جدد، ومن جه اخرى فاذا كنت الإدارة مسيطرة على الشركة فأنها تستخدم التوزيعات اداة للحفاظ على هذه الميزة، عن طريق دفع توزيعات بشكل اسهم لحصتها وفي بشكل نقدي لبقية حملة الاسهم مما يؤدي الى زيادة حصة مجلس الإدارة ومنه دوام السيطرة (بن الضب، ٢٠٠٩: ١٢٥).

(٨) الاعتبارات السوقية

ان احتمالات استجابة السوق المالي لنوع معين من السياسات قد يساعد الشركة في صياغة سياسة التوزيع، ويؤمن حملة الاسهم بقيمة واهمية المستويات المستقرة او المتزايدة من التوزيعات مقابل انماط التوزيع المتذبذبة، اذ ان دفع توزيعات مستقرة او متزايدة يلغي من حالة عدم التأكد بشأن تكرار التوزيعات، فالعوائد التي تحققها الشركة سوف يتم خصمها بمعدل خصم منخفض، وهذا يؤدي الى زيادة القيمة السوقية للسهم وبالتالي زيادة ثروه حملة الاسهم، ومن الاعتبارات الاخرى للسوق هو المحتوى المعلوماتي، اذ ينظر حملة الاسهم الى دفع التوزيعات كأشارة عن النجاح المستقبلي للشركة، حيث ان التوزيعات المستقرة والمستمرة تعد اشارة موجبة عن الصحة المالية التي تتمتع بها الشركة، في حين انهم ينظرون الى دفعات التوزيعات المتذبذبة كأشارة سالبة، الامر الذي يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للاسهم (النعمي و التميمي، ٢٠٠٩: ٤٨٢-٤٨٣).

٣-٧ سابعاً: نماذج سياسات توزيع الأرباح

لقد تم وضع عدة نماذج لتفسير توزيعات أرباح السهم في الشركة، اذ تطرقت هذه النماذج في مجملها الى اهم العوامل التي يمكن ان تكون لها علاقة مع توزيعات أرباح السهم، كما اعتمدت هذه النماذج على عدة فرضيات للوصول الى نتائج اكثر واقعية، ومن هذه النماذج الاتي (عبد القادر و عيسى، ٢٠١٣: ١٧):

(١) نموذج لينتير

لقد قام لينتير في عام ١٩٥٦ بوضع نموذج رياضي من خلال عدة ملاحظات لسياسات توزيعات أرباح السهم، وتوصل الى ان الإدارة تفضل ثبات توزيعات أرباح السهم، وان لا يتم تغييرها الا اذا كان من الضروري القيام بذلك، كما توصل الى ان أرباح الشركة تعتبر محدداً رئيسياً لتوزيع أرباح السهم، وان تقوم الإدارة بالتعديل الجزئي لأرباح السهم تماشياً مع أرباح الشركة وأرباح السهم السابقة (نصر، ٢٠١٥: ٣٣). والعلاقة الاتية توضح النموذج (عبد القادر و عيسى، ٢٠١٣: ١٧):

$$D_t - D_{t-1} = a + c (DB_t - D_{t-1})$$

اذ ان: D_t و D_{t-1} هي قيمة أرباح السهم للسنة والسنة الماضية على التوالي و d معدل توزيعها، اما B_t فهي النتيجة الصافية للسنة، a, c هي ثوابت موجبة.

(٢) نموذج جوردن

نموذج جوردن ١٩٥٩ وفقاً لفرضياته سمي بنظرية العصفور في اليد، وهو من النماذج المهمة التي ناقشت توزيعات الأرباح واكدت اثرها في القيمة السوقية للسهم، فالمستثمرون يكرهون المخاطرة ويتصفون بالرشد والعقلانية، ولقد اعتمد جوردن في نظريته على نموذج لتوزيعات الأرباح والذي يؤكد على ان القيمة السوقية للسهم تساوي القيمة الحالية لتوزيعات أرباح السهم المتوقعة بالنسبة الى معدل نمو ثابت (نصر، ٢٠١٥: ٣٤). والعلاقة الاتية توضح النموذج (عبد القادر و عيسى، ٢٠١٣: ١٧):

$$P = D / (K - g)$$

اذ ان: P سعر السهم المتوقع، D أرباح السهم المتوقع توزيعها، Ke تكلفة الاموال الذاتية، g معدل النمو في أرباح الشركة.

(٣) نموذج ولتر

سعى ولتر في هذا النموذج الى تقديم اطار لتقييم الاسهم العادية، وذلك على اساس الافتراض بأن سياسة توزيع الأرباح تتوجه من خلال الغاية او الهدف بتعظيم ثروة مالكي الاسهم العادية، من خلال اعتمادها على العلاقة بين احتجاز الأرباح واعادة استثمارها في المشاريع المستقبلية، وبين درجة المخاطرة ومعدل العائد المطلوب، وبهذا يكون ولتر قد اخذ بعين الاعتبار الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة، وذلك لاعتبار انهما عاملان في تحديد القيمة العادلة للاسهم (نصر، ٢٠١٥: ٣٤). ويعد نموذج ولتر من النماذج النظرية التي ناقشت العلاقة بين توزيع أرباح السهم والقيمة السوقية لاسهم الشركات، اذ توصل الى ان سياسة توزيع أرباح السهم سوف تؤثر على القيمة السوقية للسهم والتي هي عبارة عن مجموع القيمة الحالية لتوزيع أرباح السهم والقيمة الحالية للأرباح الرأسمالية، والعلاقة الآتية توضح النموذج (عبد القادر و عيسى، ٢٠١٣: ١٧):

$$P = \frac{D + R(B - D)/K_e}{K_e}$$

اذ ان: P هو السعر السوقي للسهم، D التوزيع السنوي الأرباح السهم، R معدل العائد المتوقع على الاستثمار، Ke معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين، B نصيب السهم من الربح الاجمالي للشركة للسنة.

٤- تأثير السياسات المحاسبية على سياسة توزيع الأرباح

ان علاقة التوزيعات بالسياسات المحاسبية هي علاقة ذات تأثير متبادل، اذ يؤثر كل منهما في الاخر، اذ تتأثر التوزيعات بعدة عوامل، منها توافر السيولة وتطلعات النمو، وهذه العوامل تتأثر بمقدار الأرباح المتحققة فعلاً والأرباح المفصح عنها، والتي تم قياسها وفق مجموعة مختارة من السياسات المحاسبية، اذ ان عملية اختيار السياسات المحاسبية ليست بالعملية السهلة لان اغلب السياسات المتاحة تؤدي الى نتائج قياس مختلفة لبنود الدخل الذي تدفع التوزيعات منه.

وان الوحدات الاقتصادية سيطبقون السياسات المحاسبية التي تؤدي الى زيادة الدخل، اذا كانت الأرباح الفعلية بين المستهدف والحد الاعلى، لان ذلك سيزيد من التوزيعات، وان إدارة الوحدات الاقتصادية تسعى الى تطبيق السياسات المحاسبية التي قد يكون من شأنها زيادة الأرباح وذلك في الحالات التي تكون الأرباح الحقيقية اقل من الحد الأدنى اللازم للحصول على التوزيعات (الداعور و عابد، ٢٠٠٩: ٨٢٥).

وان سياسات توزيع الأرباح هي نتيجة لجودة الابلاغ المالي من خلال تطبيق السياسات المحاسبية، ففي بيئة الابلاغ المالي منخفضة الجودة قد تمارس الوحدات الاقتصادية تطبيق السياسات المحاسبية التي تؤدي الى مستوى منخفض من الأرباح، وبالتالي توزيعات اقل الى المساهمين، للاستفادة من النقد المتاح لأغراض الإدارة، اما اذا كانت بيئة الابلاغ المالي عالية الجودة، فأن الوحدات الاقتصادية ستقوم بتطبيق السياسات المحاسبية الافضل التي تؤدي الى توزيعات اكبر (Lin, et al, ٢٠١٤: ١٢).

وان اختيار الوحدة الاقتصادية للسياسات المحاسبية يؤثر على الأرباح المحققة، ومن احدى السياسات المحاسبية المستخدمة لتحقيق ذلك الغرض، طريقة تقييم المخزون السلعي وخاصة (FIFO & LIFO)، فعلى سبيل المثال عند اختيار الوحدة الاقتصادية لـ (FIFO او LIFO) فأن ذلك سيؤدي الى تغييرات في التدفق النقدي للوحدات الاقتصادية، نتيجة لتأثير طرق المخزون على الأرباح، فالوحدات الاقتصادية عادة تستخدم (FIFO) عند زيادة الاسعار لزيادة الدخل الظاهر في القوائم المالية والذي سيؤدي الى زيادة الضرائب وانخفاض في التدفقات النقدية، مما يؤدي الى انخفاض في التوزيعات ولاسيما التوزيعات النقدية، وفي المقابل فان (LIFO) قد تستخدم لتخفيض الدخل الظاهر في

القوائم المالية، مما يؤدي الى انخفاض في الضرائب وزيادة التدفقات النقدية، والذي من الممكن ان يؤدي الى زيادة في التوزيعات ولاسيما التوزيعات النقدية (الداعور و عابد، ٢٠٠٩: ٨٢٦).

وان الوحدات الاقتصادية التي تستخدم سياسات محاسبية تظهر ارباحاً مرتفعة لا يقابلها تدفقات نقدية فعلية تتأى بنفسها عن توزيعات الأرباح، وذلك لعدم توفر السيولة الكافية لديها من جهة، ولضمان عدم تعرضها الى ازمات مالية جراء توزيع أرباح وهمية لم يقابلها تدفقات نقدية حقيقية (حمدان، ٢٠١٤: ٦٦).

وهناك دراسات تناولت محاولة الوحدات الاقتصادية لتفادي الضرائب من خلال بعض السياسات المحاسبية التي تساعد في تحقيق ذلك، فقد تناولت دراسة (Porcano, ١٩٩٧) تفادي الضرائب المفروضة على المكاسب الرأسمالية، بهدف تعديل ما حصلت عليه الوحدة الاقتصادية من مكاسب رأسمالية، من اجل تعظيم التدفقات النقدية بعد الضريبة، مما يؤثر على التوزيعات ولاسيما التوزيعات النقدية (الداعور و عابد، ٢٠٠٩: ٨٢٦).

وفي حالة عدم التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية وسيؤدي ذلك الى معالجات غير صحيحة تؤثر بالنتيجة في كشف الدخل والمركز المالي، وبإمكان الإدارة استغلالها في التلاعب بالأرباح لهدف معين، فاذا عُدت النفقات الرأسمالية إيرادية، سيؤدي ذلك الى انخفاض الأرباح الفترة الحالية، والى عدم الافصاح عن الموجود بالقيمة الحقيقية، فضلاً عن ان ذلك يؤدي الى خطأ في احتساب قسط الاندثار للموجود للفترة الحالية والفترة اللاحقة (التميمي و الساعدي، ٢٠١٤: ٧١)، وهو من شأنه ان يؤثر على قدرة الشركة في دفع توزيعات.

وإن تقدير المخصصات هي احدى العناصر التي تخضع للتقديرات الشخصية، وهي بذلك تمنح الإدارة درجة من المرونة في تحديد مبلغها وذلك من اجل التأثير في رقم الأرباح وتحقيق المستوى المرغوب فيه، فيمكن للإدارة أن تلجا إلى تقليل مبالغ المخصصات أو حتى شطبها في سنوات الأداء الضعيف بهدف زيادة الأرباح المعلنة في تلك السنوات (الفتلاوي، ٢٠١١: ٤٨)، وان الشركات تقوم بالتلاعب بالأرباح من خلال تكوين مخصصات في السنوات التي تكون فيها الأرباح مرتفعة بهدف استخدام هذه المخصصات في السنوات التي تكون فيها الأرباح منخفضة (كندوري، ٢٠١٢: ٣٧)، لاستخدام تلك الأرباح في دفع التوزيعات او لتضليل المستثمرين حول قدرة الشركة على مواصلة دفع التوزيعات.

٤- قياس اثر السياسات المحاسبية في توزيعات الأرباح في عينة البحث.

لتحقيق هدف المحور سيتم قياس تأثير السياسات المحاسبية على سياسة توزيع الأرباح، من خلال استمارة استبيان (المحور الاول) وزعت على عينة من العاملين في حسابات الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (٨٢) استمارة، وعرض نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها البحث، وتحليلها، وذلك باستعمال أدوات الإحصاء الوصفي والتمثلية بـ(الوسط الحسابي) لتحديد مدى أتفاق العينة المختارة مع أسئلة الاستبيان، كما تم استعمال (الانحراف المعياري) لتقدير التشتت المطلق لإجابات أفراد العينة عن الوسط لتقدير التشتت النسبي، وذلك بهدف رسم صورة أو أطار عام لتفضيل المستجيبين وتوجهاتهم العامة فيما يتعلق بمتغيرات البحث، وذلك من خلال مقياس ليكارت الخماسي عن الخيارات وهو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي (SPSS).

١) وصف عينة البحث

ادناه وصف لعينة البحث والتي تم توزيع الاستبيان عليها والتي شملت التحصيل الدراسي والتخصص واللقب الوظيفي وعدد سنوات الخبرة، وكما موضح ذلك في الجدول الاتي:

جدول (٤)

توزيع افراد العينة

حسب التحصيل الدراسي			حسب التخصص			حسب اللقب الوظيفي			حسب عدد سنوات الخبرة		
نسبة	عدد		نسبة	عدد		نسبة	عدد		نسبة	عدد	
١٩,٥%	١٦	دبلوم	٦٢,٢%	٥١	محاسبة	٤٦,٣%	٣٨	محاسب	٢٣,٢%	١٩	٥ سنوات فأقل
٦٨,٣%	٥٦	بكالوريوس	١٨,٣%	١٥	مالية ومصرفية	٢٤,٤%	٢٠	مدير حسابات	٣٣,٠%	٢٧	٦-١٠ سنوات
١١%	٩	ماجستير او ما يعادلها	١١%	٩	إدارة الاعمال	١٧,١%	١٤	مدقق داخلي	١٤,٦%	١٢	١١-١٥ سنة
١,٢%	١	دكتوراه او ما يعادلها	٣,٦%	٣	اقتصاد	٨,٥%	٧	مدير مالي	٢٩,٢%	٢٤	١٦ سنة فأكثر
-	-	-	٤,٩%	٤	اخرى	٣,٧%	٣	اخرى	-	-	-
١٠٠%	٨٢	المجموع	١٠٠%	٨٢	المجموع	١٠٠%	٨٢	المجموع	١٠٠%	٨٢	المجموع

الجدول من اعداد الباحث

(٢) تحليل نتائج استجابة عينة البحث

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٣,٧٣) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفاق تماما، وبانحراف معياري (٠,٥٤)، وسيتم قياس تأثير العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح، وكالاتي:

جدول (٥)

وصف عام لفقرات المحور الاول من الاستبيان

ت	الفقرات	اتفق تماماً		اتفق		اتفق الى حد ما		لا اتفق		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
١	يتم تغيير السياسات المحاسبية لتجنب اي تغيير مفاجئ او سلبي في حجم التوزيعات التي ترغب الشركة دفعها	٢٢,٠%	١٨	٥٢,٤%	٤٣	١٨,٣%	١٥	٤,٩%	٤	٠,٩٠	٣,٨٧
٢	يتم تغيير السياسات المحاسبية لتجنب اي تغيير مفاجئ او سلبي في نوع التوزيعات التي ترغب الشركة دفعها	١٤,٦%	١٢	٥٩,٨%	٤٩	١٩,٥%	١٦	٦,١%	٥	٠,٧٥	٣,٨٣
٣	تؤثر سياسة احتساب الاندثار على نوع توزيعات الأرباح	١٧,١%	١٤	٣٥,٤%	٢٩	٢٩,٣%	٢٤	١٤,٦%	١٢	١,٠٦	٣,٤٨
٤	تؤثر سياسة احتساب الاندثار على حجم توزيعات الأرباح	١٨,٣%	١٥	٣٩,٠%	٣٢	٢٥,٦%	٢١	١٣,٤%	١١	١,٠٥	٣,٥٥

٥	١٤	١٧,١	٤٣	٥٢,٤	١٦	١٩,٥	٥	٦,١	٤	٤,٩	٣,٧١	٠,٩٩	تؤثر سياسة تقييم المخزون على نوع توزيعات الأرباح.
٦	١٣	١٥,٩	٤١	٥٠,٠	١٩	٢٣,٢	٥	٦,١	٤	٤,٩	٣,٦٦	٠,٩٨	تؤثر سياسة تقييم المخزون على حجم توزيعات الأرباح
٧	٢٦	٣١,٧	٣٨	٤٦,٣	١٣	١٥,٩	٤	٤,٩	١	١,٢	٤,٠٢	٠,٨٩	تؤثر سياسة الاعتراف بالإيراد على نوع توزيعات الأرباح
٨	٢٥	٣٠,٥	٣٨	٤٦,٣	١٤	١٧,١	٥	٦,١	--	--	٤,٠١	٠,٨٥	تؤثر سياسة الاعتراف بالإيراد على حجم توزيعات الأرباح
٩	١٩	٢٣,٢	٤١	٥٠,٠	١٧	٢٠,٧	٥	٦,١	--	--	٣,٩٠	٠,٨٣	تؤثر سياسة الاعتراف بالنفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية على نوع توزيعات الأرباح
١٠	١٨	٢٢,٠	٤٢	٥١,٢	١٤	١٧,١	٧	٨,٥	١	١,٢	٣,٨٤	٠,٩١	تؤثر سياسة الاعتراف بالنفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية على حجم توزيعات الأرباح
١١	٢٣	٢٨,٠	٢٤	٢٩,٣	٢٦	٣١,٧	٨	٩,٨	١	١,٢	٣,٧٣	١,٠٢	تؤثر سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات على نوع توزيعات الأرباح
١٢	٢٠	٢٤,٤	٣٠	٣٦,٦	٢٤	٢٩,٣	٧	٨,٥	١	١,٢	٣,٧٤	٠,٩٧	تؤثر سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات على حجم توزيعات الأرباح
١٣	١٦	١٩,٥	٢٦	٣١,٧	٢٢	٢٦,٨	١٥	١٨,٣	٣	٣,٧	٣,٤٥	١,١١	تؤثر سياسة ترجمة الكشوفات المالية على نوع توزيعات الأرباح
١٤	١٧	٢٠,٧	٢٤	٢٩,٣	٢٥	٣٠,٥	١٣	١٥,٩	٣	٣,٧	٣,٤٨	١,١٠	تؤثر سياسة ترجمة الكشوفات المالية على حجم توزيعات الأرباح
الوسط الحسابي العام												٠,٥٤	٣,٧٣

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى التحليل الاحصائي

ومن الجدول اعلاه يتبين الاتي:

- أ- اتفق افراد العينة في السؤال (١) وبنسبة (٧٤,٤%) على انه يتم تغيير السياسات المحاسبية لتجنب اي تغيير مفاجئ او سلبي في حجم التوزيعات التي ترغب الشركة دفعها، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٨٧) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (٢٢,٠%) والاتفاق بنسبة (٥٢,٤%).

- ب- اتفق افراد العينة في السؤال (٢) وبنسبة (٧٤,٤%) على انه يتم تغيير السياسات المحاسبية لتجنب اي تغيير مفاجئ او سلبى في نوع التوزيعات التي ترغب الشركة دفعها، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٨٣) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (١٤,٦%) والاتفاق بنسبة (٥٩,٨%).
- ت- اتفق افراد العينة في السؤال (٣) وبنسبة (٥٢,٥%) على ان سياسة احتساب اندثار الموجودات الثابتة تؤثر على نوع توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٤٨) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (١٧,١%) والاتفاق بنسبة (٣٥,٤%).
- ث- اتفق افراد العينة في السؤال (٤) وبنسبة (٥٧,٣%) على ان سياسة احتساب اندثار الموجودات الثابتة تؤثر على حجم توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٥٥) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (١٨,٣%) والاتفاق بنسبة (٣٩%).
- ج- اتفق افراد العينة في السؤال (٥) وبنسبة (٦٩,٥%) على ان سياسة تقييم المخزون السلعي تؤثر على نوع توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٧١) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (١٧,١%) والاتفاق بنسبة (٥٢,٤%).
- ح- اتفق افراد العينة في السؤال (٦) وبنسبة (٦٥,٩%) على ان سياسة تقييم المخزون السلعي تؤثر على حجم توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٦٦) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (١٥,٩%) والاتفاق بنسبة (٥٠%).
- خ- اتفق افراد العينة في السؤال (٧) وبنسبة (٧٨%) على ان سياسة الاعتراف بالإيراد تؤثر على نوع توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٠٢) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (٣١,٧%) والاتفاق بنسبة (٤٦,٣%).
- د- اتفق افراد العينة في السؤال (٨) وبنسبة (٧٦,٨%) على ان سياسة الاعتراف بالإيراد تؤثر على حجم توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٤,٠١) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (٣٠,٥%) والاتفاق بنسبة (٤٦,٣%).
- ذ- اتفق افراد العينة في السؤال (٩) وبنسبة (٧٣,٢%) على ان سياسة احتساب النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية تؤثر على نوع توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٩٠) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (٢٣,٢%) والاتفاق بنسبة (٥٠%).
- ر- اتفق افراد العينة في السؤال (١٠) وبنسبة (٧٣,٢%) على ان سياسة احتساب النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية تؤثر على حجم توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٨٤) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (٢٢%) والاتفاق بنسبة (٥١,٢%).
- ز- اتفق افراد العينة في السؤال (١١) وبنسبة (٥٧,٣%) على ان سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات تؤثر على نوع توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٧٣) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (٢٨%) والاتفاق بنسبة (٢٩,٣%).

- س- اتفق افراد العينة في السؤال (١٢) وبنسبة (٦١%) على ان سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات تؤثر على حجم توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٧٤) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (٢٤,٤%) والاتفاق بنسبة (٣٦,٦%).
- ش- اتفق افراد العينة في السؤال (١٣) وبنسبة (٥١,٢%) على ان سياسة ترجمة الكشوفات المالية تؤثر على نوع توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٤٥) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (١٩,٥%) والاتفاق بنسبة (٣١,٧%).
- ص- اتفق افراد العينة في السؤال (١٤) وبنسبة (٥٠%) على ان سياسة ترجمة الكشوفات المالية تؤثر على حجم توزيعات الأرباح، اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٤٨) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام بنسبة (٢٠,٧%) والاتفاق بنسبة (٢٩,٣%).

٣) اختبار فرضية البحث

تهدف هذه الفقرة الى اختبار فرضية البحث والتي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات المحاسبية وسياسة توزيع الأرباح".

وبما ان هذا المحور من الاستبيان يحتوي في فقراته على متغيرين معاً (المستقل والتابع) لذا تم استخدام اختبار معنوية الوسط الحسابي ومن ثم مقارنته مع الوسط الفرضي وذلك من خلال الاختبار التائي (t-test) لعينة واحدة، فاذا اظهر الاختبار معنوي يقارن الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي فاذا كان الوسط الحسابي اكبر من الوسط الفرضي هذا يعني تطبيق ذلك المحور واذا كان اصغر يعني عدم تطبيقه.

ولتوضيح اثر كل سياسة محاسبية على توزيعات الأرباح تم اختبار كل فرضية فرعية منبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى بشكل مستقل، وكالاتي:

اولاً: اختبار الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة احتساب الاندثار وسياسة توزيع الأرباح"، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول (٦):

جدول (٦)

الاختبار التائي للعلاقة بين سياسة احتساب الاندثار وسياسة توزيع الأرباح

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	الدلالة
٣,٥١	١,٠٣	٤,٥٢	٨١	١,٩٩	دال

بلغت القيمة التائية المحسوبة (٤,٥٢) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٨١) وباللغة (١,٩٩) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمجال سياسة احتساب الاندثار ضمن محور العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المجال (٣,٥١) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي وهذا يعني اثبات الفرضية الفرعية الاولى اي انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة احتساب الاندثار وسياسة توزيع الأرباح".

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة تقييم المخزون السلعي وسياسة توزيع الأرباح"، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول (٧):

جدول (٧)

الاختبار التائي للعلاقة بين سياسة تقييم المخزون السلعي وسياسة توزيع الأرباح

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	الدلالة
٣,٦٨	٠,٩٤	٦,٥٥	٨١	١,٩٩	دال

بلغت القيمة التائية المحسوبة (٦,٥٥) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٨١) وبالبالغة (١,٩٩) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمجال سياسة تقييم المخزون ضمن محور العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المجال (٣,٦٨) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي وهذا يعني اثبات الفرضية الفرعية الثانية اي انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة تقييم المخزون وسياسة توزيع الأرباح".

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة الاعتراف بالإيراد وسياسة توزيع الأرباح"، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول (٨):

جدول (٨)

الاختبار التائي للعلاقة بين سياسة تقييم الاعتراف بالإيراد وسياسة توزيع الأرباح

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	الدلالة
٤,٠٢	٠,٨٤	١١,٠٢	٨١	١,٩٩	دال

بلغت القيمة التائية المحسوبة (١١,٠٢) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٨١) وبالبالغة (١,٩٩) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمجال سياسة الاعتراف بالإيراد ضمن محور العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المجال (٤,٠٢) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي وهذا يعني اثبات الفرضية الفرعية الثالثة اي ان "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة الاعتراف بالإيراد وسياسة توزيع الأرباح".

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة احتساب النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية وسياسة توزيع الأرباح"، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول (٩):

جدول (٩)

الاختبار التائي للعلاقة بين سياسة احتساب النفقات الرأسمالية والإيرادية وسياسة توزيع الأرباح

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	الدلالة
٣,٨٧	٠,٧٧	١٠,٢٧	٨١	١,٩٩	دال

بلغت القيمة التائية المحسوبة (١٠,٢٧) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٨١) وبالبالغة (١,٩٩) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمجال سياسة الاعتراف بالنفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية ضمن محور العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح ، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المجال (٣,٨٧) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي وهذا يعني اثبات الفرضية الفرعية الرابعة اي انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة الاعتراف بالنفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية وسياسة توزيع الأرباح".

خامساً: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات وسياسة توزيع الأرباح"، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول (١٠):

جدول (١٠)

الاختبار التائي للعلاقة بين سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات وسياسة توزيع الأرباح

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	الدلالة
٣,٧٤	٠,٩٤	٧,٠٨	٨١	١,٩٩	دال

بلغت القيمة التائية المحسوبة (٧,٠٨) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٨١) وبالبالغة (١,٩٩) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمجال سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات ضمن محور العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المجال (٣,٧٤) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي وهذا يعني اثبات الفرضية الفرعية الخامسة اي انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات وسياسة توزيع الأرباح".

سادساً: اختبار الفرضية السادسة والتي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة ترجمة الكشوفات المالية وسياسة توزيع الأرباح"، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول (١١):

جدول (١١)

الاختبار التائي للعلاقة بين سياسة ترجمة الكشوفات المالية وسياسة توزيع الأرباح

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	الدلالة
٣,٤٦	١,٠٥	٣,٩٩	٨١	١,٩٩	دال

بلغت القيمة التائية المحسوبة (٣,٩٩) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٨١) وبالبالغة (١,٩٩) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمجال سياسة ترجمة الكشوفات المالية ضمن محور العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المجال (٣,٤٦) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي وهذا يعني اثبات الفرضية الفرعية السادسة اي انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسة ترجمة الكشوفات المالية وسياسة توزيع الأرباح".

ومن خلال اثبات اختبار الفرضيات الفرعية واثباتها يمكن اختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات المحاسبية وسياسة توزيع الأرباح"، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول (١٢):

جدول (١٢)

الاختبار التائي للعلاقة بين السياسات المحاسبية وسياسة توزيع الأرباح

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	الدلالة
٣,٧٣	٠,٥٤	١٢,٣٩	٨١	١,٩٩	دال

بلغت القيمة التائية المحسوبة (١٢,٣٩) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٨١) وبالبالغة (١,٩٩) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور العلاقة بين السياسات المحاسبية وتوزيعات الأرباح، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٣,٧٣) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا

يعني بان المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي اثبات الفرضية اي انه "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات المحاسبية وسياسة توزيع الأرباح".

٥- الاستنتاجات والتوصيات

٥-١ أولاً: الاستنتاجات

يهدف هذا المحور إلى عرض خلاصة الدراسة النظرية وما تناوله الباحثون، فضلاً عن الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في الجانب التطبيقي وكالاتي:

١- لقي موضوع السياسات المحاسبية اهتماماً ملحوظاً من المنظمات المهنية والباحثين لما لها من تأثير في اعداد القوائم المالية، اذ ان عملية اختيار السياسات المحاسبية ليست بالعملية السهلة لان اغلب السياسات المتاحة تؤدي الى نتائج قياس مختلفة لبنود الدخل الذي تدفع التوزيعات منه.

٢- تختلف وجهات النظر بشأن مفهوم السياسات المحاسبية، وهذا الاختلاف ينبع اساساً من عدم الاتفاق حول ما تعنيه السياسات المحاسبية، فكثيراً ما يتم الخلط بين السياسات المحاسبية والمبادئ المحاسبية فالبعض يعد السياسات جزءاً من المبادئ المحاسبية الأساسية والبعض الآخر يعدها محددات وقيود على المبادئ المحاسبية.

٣- ان توزيع الأرباح من القرارات الصعبة والمهمة التي تتخذها الإدارة في الوحدات الاقتصادية، لما لهذا القرار من اثر مباشر على المستثمر والوحدة الاقتصادية، اذ ان الهدف الاساسي لأي مستثمر هو تحقيق الأرباح.

٤- ان علاقة التوزيعات بالسياسات المحاسبية هي علاقة ذات تأثير متبادل، اذ يؤثر كل منهما في الاخر، اذ تتأثر التوزيعات بعدة عوامل، منها توافر السيولة وتطلعات النمو، وهذه العوامل تتأثر بمقدار الأرباح المتحققة فعلاً والأرباح المفصح عنها، والتي تم قياسها وفق مجموعة مختارة من السياسات المحاسبية.

٥- تلجأ إدارة الوحدات الاقتصادية لاستخدام السياسات المحاسبية لتحقيق الاستقرار في الأرباح على مدى الفترات المحاسبية بهدف خفض المخاطر المصاحبة لهذه الأرباح، من خلال التحكم المتعمد بالتخفيض او الزيادة في الأرباح المنشورة لتصبح في المستوى العادي للأرباح.

٦- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسات المحاسبية وسياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٥-٢ ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها البحث بجانبه النظري والتطبيقي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات اهمها ما يأتي :

١- ينبغي قيام الهيئات التشريعية والتنظيمية في العراق والمتمثلة بمجلس المعايير المحاسبية والرقابية بالتأكيد على الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة لقياس بنود الدخل الذي تدفع التوزيعات منه.

٢- ينبغي الإفصاح عن السياسات المحاسبية لفهم المعلومات الواردة في الكشوفات المالية، لذلك يجب على الوحدات الاقتصادية ان تبين بوضوح السياسات المحاسبية التي استخدمتها في اعداد كشوفاتها المالية، لان مستخدمي الكشوفات المالية لن يكونوا قادرين على مقارنة المعلومات المالية للوحدة الاقتصادية مع وحدات اقتصادية اخرى اذا لم تكن السياسات المحاسبية واضحة امامهم.

٣- على الإدارة عند اختيار السياسات المحاسبية مراعاة بعض الاعتبارات التي تمثل جودة قرار الاختيار ومدى صحته وملائمته لظروف الوحدة الاقتصادية، ومن هذه الاعتبارات:

أ) اختيار سياسات محاسبية تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ب) اختيار سياسات محاسبية تحقق الثبات في المعلومات المحاسبية.

ت) اختيار سياسات محاسبية تحقق الاتساق في المعلومات المحاسبية.

٤- ينبغي التزام الشركات بالإفصاح عن أساسيات توزيع الأرباح والتمثلة بالاتي:

أ) إجراءات توزيع الأرباح: بمعنى متى وبأية مبالغ سيتم دفع توزيعات الأرباح للمساهمين في الشركة.

ب) مبلغ توزيعات الأرباح: ان قرار تحديد مبلغ او كمية توزيعات الأرباح هو قرار مهم ويعتمد على سياسة توزيع الأرباح في الشركة.

ت) تواريخ توزيعات الأرباح: الاعلان عن توزيعات الأرباح، والموعد النهائي لأسماء المساهمين المسجلين في سجلات الشركة والذي يحق لهم الحصول على هذه التوزيعات وموعد الدفع.

٥- ضرورة حث الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باتباع سياسة توزيعات ثابتة، وان تحافظ على مستويات توزيع مستقرة من الأرباح وبمواعيد منتظمة لتجنب حدوث اثار سلبية على اسعار الاسهم في السوق المالي.

المصادر

١- المصادر العربية

أولاً: الوثائق والتقارير الرسمية

١) دليل الشركات والتقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

٢) ديوان الرقابة المالية الاتحادي (٢٠١١) النظام المحاسبي الموحد، ط٢، العراق، بغداد.

٣) مجلس معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية (٢٠١٤).

ثانياً: الكتب

٤) تشوي، فردريك و فروست، كارول آن و ميك، جاري (٢٠٠٤) المحاسبة الدولية، ترجمة زايد، محمد عصام الدين و حجاج، احمد حامد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

٥) التميمي، عباس حميد والساعدي، حكيم حمود (٢٠١٤) إدارة الأرباح - عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، ط١، العراق، الجزيرة للطباعة والنشر.

٦) الججاوي، طلال محمد والمسعودي، حيدر علي (٢٠١٤) المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، ط٢، كربلاء، العراق، دار الكتب.

٧) الجنابي، عامر والمشهداني، بشرى والتميمي، عباس (٢٠١٢) المحاسبة المالية المتقدمة، ط١، بغداد، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر.

٨) الزبيدي، حمزة محمود (٢٠٠٨) الإدارة المالية المتقدمة، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

٩) شرويدر، ريتشارد و كلارك، مارنل و كاثي، جاك (٢٠١٠) نظرية المحاسبة، ترجمة كاجيجي، خالد علي احمد و فال ابراهيم ولد محمد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

١٠) الشمري، صادق ونعمة، نغم (٢٠١٤) اساسيات الإدارة المالية، بغداد، مطبعة الكتاب.

- (١١) الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠) نظرية المحاسبة، ط١، الكويت، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
- (١٢) الشواورة، فيصل محمود (٢٠١٣) مبادئ الإدارة المالية، ط١، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- (١٣) العامري، محمد علي (٢٠١٣) الإدارة المالية الحديثة، ط١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- (١٤) العلي، اسعد حميد (٢٠١٣) الإدارة المالية، ط٣، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- (١٥) النعيمي، عدنان و التميمي، ارشد (٢٠٠٩) الإدارة المالية المتقدمة، ط١، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

- (١٦) احمد، اياد سالم (٢٠٠٨) العوامل المؤثرة في تحديد المخصصات والاحتياطيات في المصارف التجارية وأثرها على القوائم المالية (دراسة ميدانية في عينة من مصارف القطاع الخاص)، رسالة مقدمة للحصول على شاهدة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
- (١٧) البراجنة، امجد ابراهيم (٢٠٠٩) اختبار العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للاسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية-غزة.
- (١٨) ابو غبن، هيثم محمد عقل (٢٠١٣) نظم التكاليف على اساس الانشطة الموجهة بالوقت (TDABC) وأثره على سياسة توزيع الأرباح لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / جامعة الازهر-غزة.
- (١٩) بن الضب، علي (٢٠٠٩) دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة.
- (٢٠) بوحادرة، عبد الكريم (٢٠١٢) أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة-.
- (٢١) خليل، اسلام فيصل (٢٠١١) أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياساتها في توزيعات الأرباح، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال / جامعة الشرق الاوسط.
- (٢٢) زواويد، لزهاري (٢٠١٢) دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة-.
- (٢٣) شراب، صباح اسامة علي (٢٠٠٦) اثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على اسعار اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة / الجامعة الاسلامية - غزة.

(٢٤) الفتلاوي، ليلي ناجي مجيد (٢٠١١) اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان والعراق للأوراق المالية، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد.

(٢٥) كندوري، عماد محمد (٢٠١٢) اطار مقترح للحد من استخدام مرونة المعايير المحاسبية الدولية في ممارسات إدارة الأرباح، اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد.

(٢٦) نصر، خالد جمال (٢٠١٥) اثر الاعلان عن توزيعات الأرباح وربحية السهم في القيمة السوقية لاسهم الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

(٢٧) الهروط، علي سليم سلامة (٢٠١٥) اثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا / جامعة الزرقاء.

رابعاً: الدوريات

(٢٨) تيجاني، بالرقي (٢٠٠٥) "موقف المنهج المعياري والمنهج الايجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٥٥، ٧٩-١١٠.

(٢٩) حمدان، علام محمد موسى (٢٠١٤) "العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثيرها بصعوبات التمويل الخارجي" مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٠، العدد ١، ٦٣-٨١.

(٣٠) الحسن، أنس أحمد عمر و سند، ياسر تاج السر محمد (٢٠١٦) "دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الأزمات المالية" مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، مجلد ٥، العدد ١٥، ٢٦-٤٨.

(٣١) الداور، جبر ابراهيم و عابد، محمد نواف (٢٠٠٩) "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية" مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد ١٤، العدد ١، ٨٠٩-٨٤٥.

(٣٢) زرقون، محمد (٢٠١٠) "اثر الاكنتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعر في البورصة- دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر" مجلة الباحث، العدد ٨، ٨١-٩٦.

(٣٣) زعرب، حمدي و شراب، شراب (٢٠٠٧) "اثر الاعلان عن توزيعات الأرباح على اسعار اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية- دراسة تطبيقية" مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد ١٥، العدد ٢، ٥٧٩-٥٥٧.

(٣٤) زلوم، نضال عمر و الشعار، اسحق محمود (٢٠١٥) "اثر توزيعات الأرباح على القرار الاستثماري في ضوء جودة التقارير المالية" المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد ٢، العدد ١، ٣٣-٥٠.

- ٣٥) عبد القادر، بريش و عيسى، بدروني (٢٠١٣) "محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد ١٠، ١٢-٢٢.
- ٣٦) مرعي، عبد الرحمن و زكريا، نائلة (٢٠١٣) "اثر سياسة توزيعات الأرباح على القيمة السوقية للسهم- دراسة ميدانية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٣٥، العدد ٥، ٢٧٩-٢٩٩.
- ٣٧) نادر، نهاد و حيدر، وثام محمد (٢٠١٥) "العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٣٧، العدد، ٣، ١٤٥-١٦٢.

٢- المصادر الاجنبية

First: Books

- ١) Baker, H. Kent (٢٠٠٩) *Dividends And Dividend Policy*, New Jersey, John Wiley & Sons, Inc.
- ٢) Brealey, Recharad A., Myers, Stewart C., & Marcus, Alan J. (٢٠٠٧) *Fundamentals Corporate Finance*, ٥th Edition, New York, McGraw-Hill / Irwin.
- ٣) Belkaoui, Ahmed Riahi (٢٠٠٥) *Accounting theory*, ٥th Edition, USA, Cengage learning.
- ٤) Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F. (٢٠٠٩) *Fundamentals Of Financial management*, ١٢th Edition, USA, South-Western Cengage Learning.
- ٥) Hendriksen, Eldon S. & Breda, Michael F. van (١٩٩٢) *Accounting Theory*, ٥th, USA, Boston, Irwin.
- ٦) Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., & Warfield, Terry D. (٢٠١٣) *Intermediate Accounting*, ١٥th Edition, USA, John Wiley & Sons, Inc.
- ٧) Ross, Stephen A., Westerfield, Randolph W., & Jordan, Bradford D. (٢٠١٣) *Fundamentals Of corporate Finance*, ١٠th Edition, New York, McGraw-Hill/Irwin.
- ٨) Weygandt, Jerry J., Kimmel, Paul D., & Kieso, Donald E. (٢٠١٢) *Accounting Principles*, ١٠th Edition, USA, John Wiley & Sons, Inc.

Second: Thesis

- ٩) Abu Khalaf, Bashar Khaled (٢٠١٢) *Dividend Smoothness, Determinants and Impact of Dividend Announcements on share prices: Empirical Evidence from Jordan*, Thesis submitted to gain the degree of Doctor of Philosophy, Heriot-Watt University.
- ١٠) Khan, Naimat Ullah (٢٠١١) *Dividend policy and the stock market reaction to dividend announcements in Pakistan*, Thesis submitted to gain the degree of Doctor of Philosophy, University of Dundee.
- ١١) Nnadi, M.A. (٢٠١٠) *The effect of mergers and acquisitions on the dividend policy of banks*, Thesis submitted to gain the degree of Doctor of Philosophy, Coventry University.
- ١٢) Pandey, Vijay Shankar (٢٠١٥) *Signaling Effect of Dividend Decision on The Market Price of Select Listed Companies*, Thesis submitted to gain the degree of Doctor of Philosophy in Business administration, Department of Business administration \ university of Lucknow.

Third: Periodicals

- ١٣) Alayemi, Sunday Adebauo (٢٠١٥) "Choice of Accounting Policy: Effects on Analysis and Interpretation of Financial Statements" *American Journal of Economics, Finance and Management*, Vol ١, No. ٣, PP ١٩٠-١٩٤.

- ١٤) Lin, Dan, Kuo, Hsien-Chang & Wang, Lie-Huey (٢٠١٤) "Can disclosure quality explain dividend payouts?" International Business Research, Vol ٧, No. ٧, PP ١٠-٢٢.
- ١٥) Jatmiko, Dadang Prasetyo (٢٠١٥) "The Influence of Agency Cost, Market Risk, and Investment Opportunities on Dividend Policy" International Journal of Management and Commerce Innovation, Vol. ٣, Issue ٢, PP ٦٨-٧٥.
- ١٦) Malik, Fakhra, Gul, Sajid, Khan, Muhammad Tauseef, Rehman, Shafiq Ur & Khan, Madiha (٢٠١٣) "Factors Influencing Corporate Dividend Payout Decisions of Financial and Non-Financial Firms" Research Journal of Finance and Accounting, Vol ٤, No. ١, PP ٣٥-٤٧.

الملحق (١)

أسماء واختصاصات وأماكن عمل السادة خبراء التحكيم

ت	الأسماء	الاختصاصات	أماكن العمل
١	أ.د. عامر محمد سلمان	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
٢	أ.د. بشرى نجم الشمهداني	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
٣	أ.د. صفاء احمد محمد	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
٤	أ.د. عباس حميد التميمي	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
٥	أ.د. موفق عبد الحسين	محاسبة قانونية	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
٦	أ.د. علي محمد ثجيل المعموري	محاسبة مالية	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
٧	أ.د. محمد الشجيري	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية
٨	أ.م.د. سلمان عبد الله	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
٩	أ.م.د. صفوان قصي عبد الحلیم	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
١٠	أ.م.د. ابتهاج اسماعيل	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
١١	أ.م.د. فيحاء عبد الله	محاسبة مالية	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
١٢	أ.م.د. بكر ابراهيم محمود	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
١٣	أ.م.د. صباح منفي رضا	الإحصاء	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
١٤	م.د. عادل الباشا	محاسبة مالية	كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

الملحق (٢)

استمارة الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة بغداد
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

م/ استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرنا أن نضع بين أيديكم استمارة الاستبيان الخاصة برسالة الماجستير الموسومة "العلاقة بين التوزيعات والسياسات المحاسبية وانعكاسها على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". والتي تبحث في التعرف على العلاقة بين توزيعات الأرباح وبين السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومدى انعكاس هذه العلاقة على جودة أرباح تلك الشركات. إذ ان تغيير السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة في قياس الموجودات والمطلوبات والمصروفات والايرادات، قد يؤدي الى تغيير في حجم ونوع توزيعات الأرباح التي تعلن عنها تلك الشركة، وسواء كان ذلك التغيير ضروري او غير ضروري، فان ذلك قد ينعكس على جودة أرباح تلك الشركة.

وعليه، ارجو تفضلكم بالإجابة الصريحة والموضوعية على جميع فقرات الاستبيان، إذ تعتمد دقة نتائج البحث على دقة الاجابة. ولكم منا جزيل الشكر وفائق التحية والاحترام...

المشرف
م. د. بشرى فاضل خضير

الطالب
حافظ طه علي

المصطلحات الواردة في الاستبانة

- (١) توزيعات الأرباح Dividends: هي جزء من الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها على حملة الاسهم، بعد موافقة الهيئة العامة، وهذه الأرباح ناتجة عن نشاط السنة الحالية او سنوات سابقة، لتلبية احتياجات حملة الاسهم او لأرسال إشارة الى السوق.
- (٢) سياسة توزيع الأرباح Dividend Policy: هي السياسة التي تتبعها الشركة في تحديد حجم ونوع التوزيعات الى حملة الاسهم بمرور الوقت.
- (٣) السياسات المحاسبية Accounting Policies: هي مجموعة من الآراء، التفسيرات، القواعد والانظمة المستخدمة من الشركة في كشوفاتها المالية. وتشمل اساليب تطبيق المبادئ التي تحكم عليها ادارة الوحدة الاقتصادية بانها الانسب لعرض عادل للمركز المالي والتغيرات في المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية.
- (٤) الاندثار Depreciation: هو عملية محاسبية لتخصيص تكلفة الموجود الثابت بطريقة منهجية وعقلانية على الفترات التي يتوقع أن تستفيد من استخدام ذلك الموجود.

- (٥) المخزون Inventory: هي الموجودات التي تملكها الشركة لكي تبيعها خلال سنة مالية او دورة تشغيلية ايهما طور، او المواد الاولية التي يتم استخدامها في انتاج السلع التي يتم بيعها.
- (٦) الإيرادات Revenue: هي تدفقات داخلية للشركة او زيادة في موجوداتها او تسوية في التزاماتها، او الاثنتين معن، تنشأ خلال فترة انتاج او تسليم السلع او تقديم الخدمات او أية أنشطة اخرى ناتجة من الاعمال الرئيسية والمعتادة والمستمرة للشركة.
- (٧) النفقات الرأسمالية Capital Expenditures: هي التي تنفق في سبيل الحصول على الموجودات الثابتة التي لها صفة الدوام، او التي تزيد من القدرة الانتاجية والعمر الانتاجي للموجودات الثابتة، او التي تعزز جودة الوحدات المنتجة.
- (٨) النفقات الإيرادية Revenue Expenditures: هي النفقات التي تستنفذ اغراضها بمجرد توليد الإيرادات.
- (٩) المخصصات Allowance: هي المبالغ المستقطعة من إيرادات سنة مالية معينة لمقابلة الأعباء والخسائر والالتزامات المتوقع حدوثها مستقبلاً.
- (١٠) الاحتياطات Reserves: هي مبالغ تتكون عن طريق احتجاز جزء من صافي ارباح الوحدة الاقتصادية لمقابلة غرض معين مسبقاً يتمثل في دعم مركزها المالي أو تحقيق حاجة إدارية أو مالية معينة.
- (١١) ترجمة الكشوفات المالية Translation Financial Statements: عملية تحويل الكشوفات المالية المعدة بعملة اجنبية الى ما يقابلها بالعملة المحلية.

بيانات عامة

التحصيل الدراسي	<input type="checkbox"/> دبلوم <input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> ماجستير او ما يعادلها <input type="checkbox"/> دكتوراه او ما يعادلها <input type="checkbox"/>
التخصص	<input type="checkbox"/> محاسبة <input type="checkbox"/> مالية ومصرفية <input type="checkbox"/> ادارة اعمال <input type="checkbox"/> اقتصاد <input type="checkbox"/> اخرى، تذكر رجاءً
اللقب الوظيفي	<input type="checkbox"/> محاسب <input type="checkbox"/> مدير حسابات <input type="checkbox"/> مدقق داخلي <input type="checkbox"/> مدير مالي <input type="checkbox"/> اخرى، تذكر رجاءً
عدد سنوات الخبرة	<input type="checkbox"/> ٥ سنوات فأقل <input type="checkbox"/> ٦-١٠ سنوات <input type="checkbox"/> ١١-١٥ سنة <input type="checkbox"/> ١٦ سنة فأكثر <input type="checkbox"/>

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	يتم تغيير السياسات المحاسبية لتجنب اي تغيير مفاجئ او سلبي في حجم التوزيعات التي ترغب الشركة دفعها				
٢	يتم تغيير السياسات المحاسبية لتجنب اي تغيير مفاجئ او سلبي في نوع التوزيعات التي ترغب الشركة دفعها				
٣	تؤثر سياسة احتساب الاندثار على نوع توزيعات الأرباح.				
٤	تؤثر سياسة احتساب الاندثار على حجم توزيعات الأرباح.				
٥	تؤثر سياسة تقييم المخزون على نوع توزيعات الأرباح.				
٦	تؤثر سياسة تقييم المخزون على حجم توزيعات الأرباح.				
٧	تؤثر سياسة الاعتراف بالإيراد على نوع توزيعات الأرباح.				
٨	تؤثر سياسة الاعتراف بالإيراد على حجم توزيعات الأرباح.				
٩	تؤثر سياسة الاعتراف بالنفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية على نوع توزيعات الأرباح.				
١٠	تؤثر سياسة الاعتراف بالنفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية على حجم توزيعات الأرباح.				
١١	تؤثر سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات على نوع توزيعات الأرباح.				
١٢	تؤثر سياسة احتساب المخصصات والاحتياطيات على حجم توزيعات الأرباح.				
١٣	تؤثر سياسة ترجمة الكشوفات المالية على نوع توزيعات الأرباح.				
١٤	تؤثر سياسة ترجمة الكشوفات المالية على حجم توزيعات الأرباح.				